البحث الخامس :

" دراسة لآراء أعضاء هيئة التدريس في تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية "

إعداد :

د / محمود فوزي أحمد بدوي

مدرس أصول التربية

كلية التربية جامعة المنوفية

" دراسة لآراء أعضاء هيئة التدريس في تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية "

د / محمود فوزي أحمد بدوي

• **المستخلص** :

استهدفت الدراسة التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية، واستعانت باجراءات المنهج الوصفي مستخدمة الاستبيان الذي تم اعداده وتطبيقه على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية بلغت (٢١٢) عضو هيئة تدريس ، من المجتمع الاصلي لأعضاء هيئة التدريس البالغ (٢١١٦) عضوا وذلك في العام الجامعي (٢٠١٠/٢٠١١) ، وتم التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في أربعة أبعاد تعلقت بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة ، وهي (اتخاذ قرار تطبيق النظام . التخطيط لتطبيق النظام – تنفيذ النظام – اجراءات التقويم – مصادر التمويل) . وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج مهمة منها أن: اتخاذ قرار تطبيق الاعتماد على الجامعات لم تسبقه دراسة علمية شاملة للواقع الفعلي ومتطلباته ، وتم فرض قرار تطبيق نظام الاعتماد بالجامعات دون الرجوع إلى أعضاء هيئة التدريس ، أو غيرهم من المعنيين بتنفيذه ، وفيما يتعلق بالتخطيط لتطبيق النظام فلم يتم تدريب العاملين على مفاهيم الاعتماد وأدلة إجراءات الاعتماد بكليات ومعاهد الجامعة بشكل كاف ، ولم يتم وصف دقيق للعمليات التي سوف تؤدى إلى المواصفات المطلوبة في المنتج التعليمي ، ولم يتم إشراك الجميع من أعضاء هيئة التدريس والإداريين لوضع خطة شاملة للجودة تعبر عن رسالة الكلية / المعهد ورؤيتهما ولم يتم تقدير الموارد والإمكانيات المتاحة " مادية وبشرية " لتطبيق نظام الجودة بالكليات والمعاهد الجامعية ، ، ولم يتم إصدار تشريعات تضمن استقلالية كليات /معاهد الجامعة في إدارة أنشطة اعتمادها وفيما يتعلق باجراءات التقويم ، أوضحت الدراسة ضعف اتصاف التقويم بالشمول لكل الأفراد المرتبطين بالكلية /المعهد ومن بينهم الطلبة ، وضعف توافر نظام للرقابة كإجراء تقويمي ضمن نظام رقابة عام على أداء الكلية ، وضعف توافر نظام الضبط و مراقبة جودة إجراءات التقويم بالكلية /المعهد، وفيما يتعلق بمصادر التمويل أوضحت الدراسة أنه لم تتوافر لدى الكليات استراتيجيات الاستثمار وتعظيم الموارد المتاحة ، بالإضافة إلى ضعف توافر مصادر لتنفيذ أنشطة الاعتماد (تقنيات – أشخاص ، ...الخ) لدى الكليات /معاهد الجامعة ، ولم تتوافر لدى الكليات / المعاهد الموارد المادية والمالية اللازمة لاستكمال كافة الأعمال ، بالإضافة إلى تحدد مصادر التمويل في الجانب الحكومي فقط . وقدمت الدراسة عدة توصيات اجرائية للتغلب علي المشكلات والمعوقات في كل بعد من أبعاد تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية .

Study of the views of staff members for the application of the accreditation system and quality assurance at the Menoufia University

Dr. Mahmoud Fawzy Ahmed Badawy,
Lecturer of Foundations of Education, Faculty of Education,
Menofia University- Egypt

Abstract:

This study aimed to identify the views of staff members for the application of the accreditation system and quality assurance at the Menoufia University. It used descriptive method using the questionnaire, which was prepared and applied to a sample of staff members at the Menoufia University (212 staff members) of the original community of faculty members (2116 members), in the academic year (2010/2011). Views of the staffy members was identified in four dimensions related

to the application of the accreditation system and quality assurance. The four dimensions are taking the decision to apply the system, planning for the application of the system, the system implementation, assessment procedures, and sources funding. The study found several significant results from that are: making the decision to apply the accreditation system on universities was not preceded by comprehensive scientific study of the actual reality or its requirements; the accreditation system decision in universities was imposed to apply without referring to the staff members or any others involved in its implementation. With regard to planning for the application of the system, faculties or people working in the field were not trained enough on the concepts of the accreditation procedures. There was not an accurate description of the processes that will lead to the required specifications in educational product. staff members or administrators were not as a whole included to develop a comprehensive plan for quality expressing the Institute / College mission and vision. There was not any estimate of resources and possibilities "finance and manpower" for the application of the quality system in the colleges and university institutes. There was not legislations to ensure the independence of colleges or University institutes in managing the activities of accreditation system. Regarding assessment procedures, the study showed weakness in describing the assessment as inclusive for all individuals associated with the college / institute including students. The study also showed weakness in control system that follow up with the assessment procedures and performance of the college. Regarding sources of funding, the study showed that there was not any kind of available at colleges investment strategies available at college in addition to poor availability of sources for the implementation of accreditation activities in colleges/ university institutes (techniques - people, etc.). Also, there was not enough financial support available to the colleges / institutes necessary to complete all the work. Sources of funding were only available on the government side. The study offered several recommendations to overcome the procedural problems and obstacles in every dimension for the application of the accreditation system and quality assurance at Menoufia University

- **مقدمة الدراسة** :

لم يعد من المقبول الحديث عن جودة التعليم العالي والجامعي، دونما سعى منظمات التعليم العالي والجامعي للحصول على الاعتماد كأحدث الصيغ العالمية التي تأخذ بها الدول لتحسين جودة مخرجات أنظمتها بتبني رؤى واستراتيجيات إدارية وفنية تعمل على الوفاء بمعايير الجودة المحددة للحصول على الاعتماد، أو الاعتراف بجودة البرامج، ومن ثم جودة المخرجات.

ولعل الاهتمام الخاص بالجودة وآليات ضمانها، أو تأكيدها، يأتي انعكاساً مباشراً لما يشهده العالم من متغيرات كثيرة ومتعددة كالتكنولوجيا المتقدمة والمعلوماتية، والتنافسية، والأسواق المفتوحة، والشراكة، والتحولات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية،... وعليه أصبحت الجودة، وآليات اعتمادها من الأولويات لأي منظمة تسعى للحصول على ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار في ظل المتغيرات المتلاحقة. (١)

وتلعب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الدور الأساسي في تلك المتغيرات. السابق ذكرها . مؤثرة فيها ومتأثرة بها ؛ ففلسفة انشاء الجامعات – على وجه التحديد- تنطلق من وظيفتها الأساسية في تخريج أجيال من المتخصصين في جميع مجالات الحياة، حيث يتحقق لهم الجمع بين التعليم النظري، والتطبيق

العملي، بالإضافة إلى تنمية القدرة على التفكير الناقد وإتقان سبل الاتصال، واكتساب مهارات القيادة والمعارف والمهارات التي تواكب بشكل أساسي المتغيرات وما يشهده العالم من تطور تكنولوجي ومعرفي. (٢)

ومن هذا المنطلق صار التوجه نحو الجودة ونشر ثقافتها من أهم متطلبات التعليم الجامعي، حيث يسعى هذا النوع من التعليم إلى تطوير كفاءته الداخلية والخارجية بما يحقق أهداف التنمية في المجتمع؛ وذلك من خلال ما تقوم به مؤسسات التعليم من تحديث البرامج والتخصصات المختلفة. بالإضافة إلى القيام بعمليات التقييم الذاتي الداخلي والاعتماد على معايير معينة في تقييم الخدمة التعليمية والأساليب والممارسات التعليمية لكل منظومة العمل الجامعي، والمراجعة الخارجية المستمرة على يد خبراء متخصصين كأساس مهم من أساسيات تعزيز الجودة، والتحسين المستمر للنوعية في مؤسسات التعليم الجامعي. (٣)

ولقد تطور أسلوب الاعتماد. خلال السنوات الماضية. ليصبح تماماً مبنياً على التنظيم الذاتي حيث يركز على التقييم والتطوير المستمر للجودة النوعية وأصبح بذلك عملية يتم من خلالها العمل على التحسين والتطوير المستمر لمؤسسات وبرامج التعليم العالي، وذلك من خلال عمليتي التقييم الذاتي والتقييم الخارجي للمؤسسة وبرامجها التعليمية. (٤)

وكاستجابة مباشرة لهذا التطوير في صيغ التقييم الذاتي وضبط الجودة، أو لنقل تكريس الاعتماد الأكاديمي، كان من الطبيعي أن تنظر مؤسسات التعليم العالي في مصر إلى تقييمها بعين ناقدة، وأن تقيم أداءها من خلال وجود آليات لضبط نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، بوضع معايير لقياس نوعية التعليم الذي تقدمه. (٥)

ولقد كان لصدور القرار الوزاري رقم ١٥١٥ في أكتوبر 2001 بإنشاء اللجنة القومية للاعتماد وضمان الجودة بالتعاليم العالي، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء وحدات لضمان الجودة والاعتماد في جميع الجامعات المصرية لتصبح ضمن الهيكل التنظيمي للجامعات، وذلك لتنتشر فكرة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم. (٦) الصدى الكبير- بالإضافة إلى الدراسات والمؤتمرات في هذا الإطار- في صدور القانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ولائحته التنفيذية وأصبح موضوع تقييم الأداء وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي في مصر يشغل موقعا مهما في استراتيجيات تطوير التعليم العالي في مصر، والتي أقرها المؤتمر القومي لتطوير التعليم في مصر عام ٢٠٠٠. (٧)

ولقد تم تحديد جدول زمني لمراحل تطبيق نظام تقييم الأداء وضمان الجودة والاعتماد في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مصر، كما يلي: (٨)

- في مايو ٢٠٠٤: بدء برامج التدريب الخاصة باعتماد الجودة وتقييم الأداء.
- في أغسطس ٢٠٠٤: بداية مرحلة انتقالية تستغرق ثلاث سنوات لإرساء نظام اعتماد الجودة وتقييم الأداء.
- يناير ٢٠٠٨: بداية المرحلة الأولى في عملية اعتماد الجودة وتقييم الأداء في الكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي، وذلك من خلال زيارات ميدانية.

◄◄ سبتمبر ٢٠١٣: بداية برنامج مراجعة ومتابعة التقييم الدورية بعد مرور خمس سنوات على عملية اعتماد الجودة وتقييم الأداء.

ويشير الواقع الى أن ضمان الجودة عملية تسبق الاعتماد، إلا أن العلاقة بينهما قوية ووثيقة، فتحقيق ضمان الجودة داخل مؤسسة ما يتم من خلال " تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من وفاء المؤسسة بمتطلبات الجودة، والتي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئات الاعتماد" ،فالاعتماد يكون ملازما لضمان الجودة في التعليم،حيث ينطلق الاعتماد من مجموعة معايير تضمن استمرارية الجودة بالمؤسسة المراد الاعتراف بتميزها وضمان جودتها. (٩)

وعلى الرغم مما يشهده التعليم الجامعي في مصر من تطوير واهتمام في الفترة الأخيرة، أخذا في الاعتبار تطبيق نظام الجودة والاعتماد؛ إلا أن الواقع يشير إلى أنه، لا يوجد تطوير واضح في البرامج والمناهج التعليمية، مع الانخفاض في مستوى الخدمات ، التي تقدمها بعض الجامعات، فلقد أشارت إحدى الدراسات (١٠) إلى أن التعليم الجامعي في مصر يفتقد إلى تطبيق معايير الجودة والاعتماد، ويتضح ذلك من خلال ظهور بعض أوجه القصور في آليات ضمان الجودة، والاعتماد، والتي تمثلت في عدم وجود قياس دقيق للحكم على نواتج العملية التعليمية سواء على مستوى البرنامج التعليمي، أو على مستوى المؤسسة الجامعية نفسها، والافتقار إلى آليات تقويم عملية التدريس وأداء المعلم الجامعي فيها، وعدم وجود خبرات قادرة على تطوير معايير تقويم الأداء الجامعي، ونقص المعلومات والبيانات اللازمة لاستخلاص مؤشرات الجودة النوعية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بقضية مشكلات الطلاب التعليمية، ومعرفة آرائهم فيما يتلقون من تعليم.

وأشارت دراسة أخرى (١١) إلى وجود العديد من الصعوبات والمشكلات التي تقف في سبيل التطبيق الفعلي لنظم تأكيد الجودة والاعتماد للتعليم الجامعي في مصر، وبشكل يعوق ضبط الأداء الجامعي بالمؤسسات الجامعية، ومن أهم تلك الصعوبات والمشكلات؛ الافتقار إلى ثقافة الجودة، أو ثقافة الاعتماد ومحدودية انتشارها في المجتمع سواء بين الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، أو بين العاملين بالجامعة، مع زيادة قوة المقاومة لمحاولات إحداث أي تغيير يرتبط بالأداء الجامعي، بالإضافة إلى ندرة المتخصصين والخبراء القادرين على تطبيق نظم الجودة والاعتماد المرتبطة بالخدمات التعليمية، مع تعدد المصادر المشاركة في القيام بهذه الأنظمة، وكذلك صعوبة توصيف المنظومة التعليمية الجامعية، وتحديد مخرجاتها وعوائدها، وذلك نتيجة تعدد وتنوع المتغيرات المرتبطة بعناصر هذه المنظومة، وضعف التوعية بأهمية تطبيق نظم الجودة والاعتماد بمنظومة التعليم الجامعي في مصر بشكل عام.

وأكد "ويز" Wise,2003 (١٢)، في كلمته خلال المؤتمر السنوي للمجلس الوطني الأمريكي لاعتماد برامج كليات إعداد المعلمين، إلى أن تحقيق الاعتماد الأكاديمي ليس عملية ثابتة؛ فالاعتماد يتطلب تحسينا مستمرا للمدخلات والمخرجات، وهذه التحسينات تستوجب مشاركة قوية من العاملين في المؤسسة الجامعية، والتزاما مؤسسيا شاملا؛ مع تضافر جهود كل العاملين بما فيهم من قيادات ادارية وأعضاء هيئة تدريس ومن تستهدفهم الجودة بآلياتها وأنشطتها .

ولقد أشار "محمد الخطيب"، و "عبد الله الجبر"، ١٩٩٩، إلى أن الاعتماد كمدخل أو آلية لتأكيد جودة المؤسسات التعليمية ضرورة تفرضها الكثير من المتغيرات، غير أن تطبيق هذه الآلية على المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري. إذا أردنا الوصول للنجاح من خلالها . لا ينبغي أن يكون نسخة مكررة لما هو موجود في الدول الأخرى، بل إن تطبيق هذه الآلية يتطلب التعرف على الوضع الراهن والإمكانيات الحالية لهذه المؤسسات، وظروف الواقع المحيط بها من الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والثقافية، وغير ذلك، وما يفرضه هذا على المؤسسات التعليمية، ثم وضع تصور لجودة المؤسسة، أو البرامج يتناسب مع ظروف ومتطلبات المجتمع المصري. (١٣)

ويعد تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالجامعات المصرية خطوة كبيرة على سبيل تجويد وتطوير الأداء المتعلق بالجامعات ، وفى الوفاء بمتطلبات عصر العولمة والتغير الذي لحق بأدوارها ووظائفها ، وفى التعرف على الطرق والأساليب المتبعة في تطبيق النظام مؤشر لما يمكن أن يكون عليه نمط الأداء من خلاله ، وفى التعرف على أوجه القصور التي يمكن أن تكون سببا في إخفاقه في تحقيق المستهدف منه .

وتعتبر جامعة المنوفية احدى الجامعات الاقليمية التي أخذت على عاتقها مبادرة الاعتماد وضمان الجودة من خلال التقييم الذاتي لانشطتها ، حيث تم اختيارها ضمن ثلاث جامعات ممن اتخذوا مبادرات جادة فى مجال تقويم الأداء الجامعي وهم (جامعة القاهرة – جامعة أسيوط – جامعة المنوفية)، وذلك في اطار تفعيل مشروع ضمان الجودة والاعتماد أحد المشروعات (٢٥ مشروعا) التي وافق عليها مؤتمر التعليم العالي القومي الذي عقد عام ٢٠٠٠ ،(١٤) والذي تم اختياره كأحد المشروعات الستة لتطوير التعليم العالي ، التي تم اعتمادها مع نهاية ٢٠٠٢ ، وتتلخص رسالة هذا المشروع في " ضمان أفضل نوعية في التعليم مع الالتزام بالتعزيز المستمر والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي المصرية ولكسب ثقة المجتمع في مقدرة خريجيها والتي تحقق معايير معترف بها عالميا " (١٥) .حيث تولت اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد(NQAAC) ادارة هذا المشروع ، الذي اعتمدت آليته على أربعة مشروعات رئيسية هي :

- اعداد وتطوير المعايير الأكاديمية القياسية القومية .
- اعداد وتطوير خطة استراتيجية لضمان الجودة في الجامعات المصرية .
- انشاء مراكز مستدامة لضمان الجودة في الجامعات المصرية .
- انشاء نظام جودة داخلي بالكليات في الجامعات المصرية .

وتشير المؤشرات المرتبطة بتطبيق الجودة والاعتماد في بعض الكليات الجامعية ، الى وجود بعض المعيقات التى تسببت في ايجاد حالة من عدم الاستقرار والايجابية في تنفيذ المشروع- منذ بدايته- بالاضافة الى ضعف الفعاليات الخاصة بالتطبيق ، ومنها : (١٦)

- العزوف عن تقبل عملية التطوير بأسلوبها وفكرتها الحالية لدى جانب كبير من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، اما بسبب مقاومتهم للتغيير ، أو لصعوبة استيعابهم لفكرة التطوير ، وأهميتها في هذه المرحلة أو لكليهما معا
- تسرب بعض أعضاء الفريق التنفيذي أثناء وبعد المرحلة الأولى للمشروع اما بسبب الاعارة الخارجية ، أو التفرغ العلمي من أجل الدراسة (الدكتوراة غالبا) مما أثر على جماعية العمل ومن ثم جودة الأداء الفريقي من جانب بقية الأعضاء .

- ضخامة وكبر حجم المسئولية بسبب عدد المقررات الدراسية ، والبرامج الاكاديمية التي تقدمها من خلال تلك المقررات ، فضلا عن عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الكبير في بعض الكليات التي تحتاج الى وقت وتمويل أكبر ...
- طريقة توزيع ميزانية المشروع على أوجه النشاط المختلفة من ناحية وكذلك توقيتات ارسال دفعات هذه الميزانية من ناحية أخرى ، مع التأخير غير المبرر عن المواعيد المحددة ...
- تحديد ميزانية ثابتة للمشروعات في كل الكليات مع عدم النظر الى التفاوتات الخاصة بها من حيث الاعداد الطلابية والبرامج والمقررات ، وحجم العمل المطلوب والجهد المبذول لتنفيذه وفقا لمعايير قياسية محددة ينتظر الالتزام بها قدر الامكان ..

وبالنظر الى واقع تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية نجد أنه يعاني من بعض الصعوبات التي أشارت اليها بعض التقارير الصادرة عن بعض الكليات بالاضافة الى الكتابات المختلفة وآراء بعض أعضاء هيئة التدريس والمعنيين بتنفيذه من الاداريين والأكاديميين وغيرهم (١٧) ، ومنها ضعف الامكانيات المتوافرة بالكليات والمؤسسات بجامعة المنوفية للوفاء بالاطار التقليدي ، قياسا على أعداد الطلاب الملتحقين بالكليات الجامعية ، وكذلك مقاومة التغيير والخوف من التقييم ، أو المساءلة ، وقصور القوانين والتشريعات التي تحكم العمل الجامعي ، فالقيادات الجامعية لا تتمتع بسلطات أو صلاحيات حقيقية ، تمكنهم من احداث التغيرات المطلوبة ، بالاضافة الى انخفاض وعي أعضاء هيئة التدريس بمفاهيم الجودة وثقافتها ، مع عدم وجود خطة واضحة لتوعية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بثقافة الجودة ودور كل فرد فيها ولايوجد في لوائح الكليات ما يشير الى موضوع الجودة ، والهيئة التي تم انشاؤها وعلاقة ادارة الكلية واختصاصاتها بالمستويات الادارية والعلمية الأخرى وكذلك فالتشريعات المتعلقة بمحاسبة العاملين والمتعلقة باثابتهم ، أو عقابهم على أدائهم غير واضحة ، ولاتملك الكليات الجامعية آليات واضحة لتقويم ومتابعة التحديث والتطوير بها استجابة للتطورات في مجال التربية وسوق العمل ، وعدم وضوح العلاقة بين وحدات ضمان الجودة والوحدات الأكاديمية والادارية بالكليات ، وكذلك عدم تضمين جميع العاملين بالكليات في جهود التحسين والتطوير التي تسعى هذه الكليات الى تحقيقها في مجال توكيد الجودة والتميز في الأداء ، ...

وفى ضوء ما تقدم ، وفي اطار ما تعانيه جامعة المنوفية من صعوبات ومشكلات تتعلق بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة ، فلقد رأى الباحث ضرورة اجراء هذه الدراسة والتي تحاول أن تتعرف وبدقة على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية - باعتبارهم من أهم عناصر منظومة الأداء الجامعي - حول تطبيق النظام بها ، ومدى استيفاء الإجراءات والخطوات الضرورية اللازمة لإنجاحه والوفاء بأهدافه ، وكذلك لمحاولة تقديم عدة توصيات في ضوء ما يتم التوصل اليه من نتائج ، حتى يمكن معالجة أوجه القصور ، واستبدال الخطوات والإجراءات والتي ثبت من خلال الدراسة قصورها العام في بلوغ المستهدف منها .

- **مشكلة الدراسة** :

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولتها الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما أهم ملامح وأبعاد تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الجامعي ؟
- ما آراء أعضاء هيئة التدريس في تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية ؟
- كيف يمكن الاستفادة من آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية في تطوير والارتقاء بالفعاليات والإجراءات الخاصة به ؟

- **أهداف الدراسة** :

استهدفت الدراسة تحقيق ما يلي :

- التعرف على آليات وإجراءات تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الجامعي كما يتم في منظمات التعليم العالي والجامعي بشكل عام ، وكما يسود في أدبيات الإدارة والتنظيم ، أو الأدبيات المتعلقة به .
- التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية .
- تحسين وتطوير تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية ، من خلال علاج الضعف والقصور الذي قد يرافق فعالياته بشكل عام .

- **أهمية الدراسة** :

استمدت الدراسة الحالية أهميتها مما يلي :

- الضرورة الملحة التي فرضتها التغيرات والمطالب العصرية في تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم الجامعي بشكل عام ، وفي جامعة المنوفية بشكل خاص باعتبارها احدى الجامعات الأقليمية والتي تسعى الى تجويد مخرجاتها التعليمية بتجويد البرامج والوفاء بمتطلباتها .
- مايحتله أعضاء هيئة التدريس من مكانة خاصة في منظومة العناصر التي يتوقف عليها نجاح الأنشطة والفعاليات المرتبطة بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة ، وما تعكسه جدوى التعرف على آرائهم حول التطبيق من استرشادات تفيد في عمليات التقويم والتحسين .
- محاولة الدراسة تقديم بعض المقترحات والتوصيات الاجرائية المؤسسة على النتائج التي يتم التوصل اليها بما يعين على تحسين وتطوير تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية .

- **حدود الدراسة** :

تمثلت حدود الدراسة ، فيما يلي :

- **أولا : الحدود المكانية والزمانية** :

اقتصرت الدراسة على استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية فيما يتعلق بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بها ، وتم تطبيق الاستبيان في العام الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١م .

- **ثانيا : الحدود الموضوعية** :

اقتصرت الدراسة في جانبها الموضوعي على التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية حول تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة فيما يتعلق

ببعض الأبعاد وهي (اتخاذ قرار تطبيق النظام –التخطيط للنظام –تنفيذ النظام – تقويم النظام – مصادر التمويل) .

- **منهج الدراسة وإجراءاتها** :

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام إجراءات المنهج الوصفي للتعرف على أبعاد واجراءات تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الجامعي وكذلك في التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية من خلال الاستبيان الذي تم إعداده وتطبيقه لتحقيق هذا الغرض.

وتمثلت إجراءات الدراسة فيا يلي:

- مراجعة الأدب الإداري التربوي فيما يتعلق بنظام الاعتماد وضمان الجودة في التعاليم العالي والجامعي، والإطلاع على نتائج الدراسات والكتابات المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع.
- إعداد استبانة وتقنينها وتطبيقها على عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية.
- وضع الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساعد في تحقيق أهدافها، في ضوء ما أسفر عنه تحليل الاستجابات من نتائج.

- **مجتمع الدراسة وعينتها** :

شمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة المنوفية النظرية والعملية في العام الجامعي (٢٠١٠- ٢٠١١)، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة البالغ (٢١١٦) عضوا . وفق احصاء (٢٠١١/٧/١) . وبلغت عينة الدراسة(٢١٢) عضوا بواقع تمثيل ١٠ ٪ من المجتمع الأصلي.

- **مصطلحات الدراسة** :

١) **تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة** :

"يقصد بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية ، مجموعة الاجراءات والآليات والعمليات التي اتخذتها ادارة الجامعة والكليات والمعاهد التابعة لها ، لتفعيل نظام الاعتماد وضمان الجودة بها، فيما يتعلق ببعض الأبعاد ، وهي : اتحاذ قرار التطبيق ، والتخطيط لتطبيق النظام ، وتنفيذ النظام وتقويم النظام ، ومصادر التمويل " .

٢) **نظام الاعتماد في التعليم الجامعي**:

تتعدد وجهات النظر حول مفهوم الاعتماد- بشكل عام- كما أنه يختلف باختلاف المجتمعات وفق رؤيتها الخاصة، إلا أن الاعتماد –في حد ذاته- يعتبر نظاما للاعتراف بوصول المؤسسة التعليمية، أو البرامج التي تقدمها إلى مستوى معياري محدد Certain Standard من الأداء والتكامل والجودة، وفقا لمعايير محددة تؤهل كل منها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي، والجمهور المستهدف. (١٨)

ويقصد بنظام الاعتماد في التعليم الجامعي "إجراءات التقييم التي تتم للمؤسسات التعليمية الجامعية (اعتماد مؤسسي)، أو البرامج التعليمية (اعتماد برنامجي)، ويتم ذلك بشكل كلي أو جزئي بغرض التعرف على مدى استيفاء

المؤسسات أو البرامج للمعايير التي تضعها الهيئات المسئولة عن الاعتماد، على أن يتم ذلك بشكل دوري وبطريقة منظمة، وفق إجراءات معينة، ومن ثم يتم منح الاعتماد للمؤسسة، أو البرنامج المراد تقييمه". (١٩)

٣) **ضمان الجودة في التعليم الجامعي**:

يرتبط ضمان الجودة في التعليم –بشكل عام– بمنع حدوث أي خلل أو عيب في العملية التعليمية، وبذلك تصبح الجودة جزءً من العملية التعليمية ذاتها (٢٠) واعتماد المؤسسات التعليمية، عملية تستهدف ضمان الجودة في البرامج الأكاديمية التي تقدمها واستمرارية تطويرها؛ أي أن ضمان الجودة هو نظام يعتمد على التغذية الأمامية، وهو وسيلة للتأكد من عدم وجود أخطاء، ولذا فإن الاعتماد يكون ملازما لضمان الجودة في التعليم؛ حيث إن ضمان الجودة في التعليم يهتم بتقويم الأهداف والمحتوى والمصادر والمستويات التعليمية والمخرجات التعليمية، وكذلك البرامج الدراسية؛ فضمان الجودة يكمل عملية اعتماد المؤسسات التعليمية.

وتبحث المؤسسات التعليمية الجامعية عن الاعتماد من قبل هيئات متخصصة، هدفها ضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها، والتي تهدف إلى: (٢١)

- تقديم الضمانات لأصحاب المصلحة عن توفير الجامعة للحد الأدنى من الجودة في برامجها.
- تشجيع وتطوير وتحسين الجامعة من خلال عمليات فحص وتقويم أنشطتها وإصدار التوصيات المتعلقة برفع كفاءة برامجها.
- تشجيع الدراسات والتقويم الذاتي المستمر للجامعة.

و يعرف ضمان الجودة في التعليم الجامعي على أنه " تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة التي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئات الاعتماد" (٢٢)

وبذلك، فإن ضمان الجودة في التعليم الجامعي، هو وسيلة لوصول المؤسسة التعليمية الجامعية إلى الاعتماد المطلوب، وغاية للاستمرارية في الجودة والتطوير المستمر للأنشطة والبرامج التعليمية المتعلقة بها.

- **الدراسات السابقة** :

بالنظر إلى جملة الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم المختلفة نجد أنها كثيرة ومتنوعة ، سواء في المدخل أو الأساليب التي اتبعتها، وفي الجزء التالي سوف يتم الاختصار على الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية والتي تناولت الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي والجامعي، بما يلقى الضوء على نظام الاعتماد ومتطلباته، ومشكلاته، وبعض التصورات والمعارف المقترنة به، كما يلي:

- **أولاً: دراسات عربية**:

قام "أحمد سليمان بشايره"، ١٩٩٣ ، بدراسة حول اعتماد مؤسسات التعليم العالي واستهدفت هذه الدراسة مناقشة تجربة الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية مع التعرض لمفاهيم الاعتماد ووظائفه وأبعاده وعناصره

وتطرقت الدراسة إلى مناقشات عديدة حول طبيعة المؤسسة التعليمية والبرامج والمناهج والمخرجات والقبول والخدمات والهيئة التدريسية والإدارية، والتمويل ..الخ، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد نظام مؤسسي للاعتماد. (٢٣)

وقام "منير العتيبي ، و ومحمود سعيد غالب ١٩٩٦، بدراسة بعنوان "معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لبرامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية" واستهدفت اقتراح مجموعة من المعايير لتحسين مستوى برامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية بما يحقق التطلعات والطموحات الكامنة خلفها وأوضحت الدراسة أن هناك أربعة اتجاهات في قياس كفاءة برامج مؤسسات إعداد المعلمين هي كفاءة النتائج، وقياس العائد المتحصل والسمعة العلمية ونوعية المدخلات والإمكانات، أما المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي فهي المعايير المتعلقة باللوائح التنظيمية والإدارية، والمناهج وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والتجهيزات، والمباني، والمعايير التي تتعلق بتقويم الخرجين، كما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مؤسسة عربية متخصصة تشرف على عملية الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي تلحق باتحاد الجامعات العربية. (٢٤)

وأجرى "عادل عبد الفتاح سلامة، وأمين محمد النبوي" ١٩٩٧، دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في ج.م.ع وركزت الدراسة على ثلاثة محاور هي: هيئات الاعتماد وتنظيماته، معايير الاعتماد، إجراءات الاعتماد، وذلك بهدف الاستفادة منها في دول المقارنة وتطبيقها في الجامعات المصرية. وأكدت الدراسة على ضرورة تطبيق نظام الاعتماد في مصر، وأن ذلك يتطلب استخدام مدخل النظم (المدخلات –العمليات –المخرجات) ، في التعرف على كفاءة المؤسسة التعليمية الراغبة في الإعتماد. كما أوصت الدراسة بضرورة التعرف على رأي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات حول تنفيذ نظام الاعتماد الجامعي في مصر بالإضافة إلى التشريعات اللازمة لتنفيذ نظام اعتماد جامعي مصري، وكيفية تواؤمها مع النظام الحالي. (٢٥)

وأجرى عبد الرحمن الطريري، ١٩٩٨، دراسة بعنوان "الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية" استهدفت مناقشة مفهوم الاعتماد الأكاديمي، وتوضيح أهدافه، مع استعراض لمبادئ عامة للاعتماد الأكاديمي، ولمعايير الاعتماد وعناصره، وكذلك إجراءاته، ومراحله، واتضح من الدراسة أن أهم عناصر الاعتماد الأكاديمي ومعاييره هي الأهداف والإدارة والمنشآت والبرنامج ومحتواه واحتياجاته، ومصادر التمويل وكفايتها، وأعضاء الهيئة التعليمية، وشروط القبول، ونظام التقويم والاختبارات. (٢٦)

واستهدفت دراسة "محمد بن شحات الخطيب، وعبد الله عبد اللطيف الجبر" ١٩٩٩، بعنوان "إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم" تقصي الأبعاد الإدارية للاعتماد الأكاديمي في التعليم كما يراه الأكاديميون والإداريون في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الاعتماد الأكاديمي يجب أن تكون من خلال هيئة مستقلة عن الأجهزة التعليمية الأخرى، وأن الاعتماد

الأكاديمي مهم لكونه يساعد على تحسين نوعية التعليم وزيادة فاعليته؛ فضلاً عن أن أفراد الدراسة يتجهون لتأكيد جميع الجوانب الأساسية في المؤسسات والبرامج التعليمية باعتبارها حقلا خصبا لأنظمة الاعتماد الأكاديمي وهلي على التوالي أعضاء الهيئة التعليمية والبحث العلمي، والأهداف، والبرامج والمرافق والتجهيزات، والإدارة وخدمة المجتمع. (٢٧)

واستهدفت دراسة "عادل السيد الجندي" ٢٠٠٠، توضيح مفهوم الاعتماد الأكاديمي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ووضع تصور مقترح لما ينبغي أن تسير عليه آلية تقويم الأداء الجامعي استنادا إلى مفهوم الاعتماد الأكاديمي بالجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية إجراء تعديلات في قانون تنظيم الجامعات وإعادة صياغة الحقوق والواجبات في ضوء فلسفة تقويم الأداء الجامعي، وكذلك الأدوار المرتبطة بمفهوم التقويم الذاتي ومفهوم الاعتماد الأكاديمي، كما أوصت الدراسة بضرورة تأسيس نظام للمعلومات لتوفير البيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء الجامعي بمستوياته المختلفة. (٢٨)

وقامت "عائشة أحمد بشير" ٢٠٠٢، بدراسة بهدف التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي بالجامعات العربية، وكذلك خبرات بعض الدول في مجال الاعتماد الأكاديمي والمهني من أجل التوصل إلى مجموعة من المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: ضرورة أن تحقق المؤسسة أو البرنامج الحد الأدنى لمعايير الاعتماد كي تحصل على هذا الاعتماد، وأوصت الدراسة بأن تكون هناك مؤسسة وطنية للاعتماد الأكاديمي والمهني للتعليم العالي تابعة للحكومة، وأن تنشأ قاعدة معلومات تشمل الجامعات الحكومية والخاصة وتحتوي على جميع الإحصاءات والإجراءات الإدارية. (٢٩)

واستهدفت دراسة "هنداوي محمد حافظ" ٢٠٠٣، التوصل إلى نظام مقترح للاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم في ضوء محكات أو معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة، وتم عرض نظم الاعتماد لبرامج إعداد المعلم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا، واقترحت الدراسة مجموعة من المعايير لنظام الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم. في ضوء تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين دول المقارنة. تتعلق باللوائح التنظيمية وإدارة الكلية والمقررات، وأعضاء هيئة التدريس والطلاب،والتجهيزات، ونظام التقويم، وأوصت الدراسة بضرورة أن يتعلم الطلاب من المقررات الدراسية مهارات لتطوير أدائهم المهني. (٣٠)

واستهدفت دراسة "المتولي إسماعيل بدر" ٢٠٠٤، وضع رؤية مستقبلية لكليات التربية في ضوء إطار مرجعي للاعتماد الأكاديمي، من خلال وضع قائمة بمعايير الاعتماد الأكاديمي لتكون بمثابة إطار مرجعي لتقييم مدى جودة العمل بكليات التربية، وذلك في ضوء الاستفادة من نتائج بعض الدراسات وخبرات بعض الدول وآراء العاملين بهذه الكليات وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل هيئة عليا، أو مجلس وطني للاعتماد الأكاديمي لكليات التربية، وإصدار

التشريعات التي تساند وتؤيد عملية تطبيق الاعتماد الأكاديمي والعمل على تحديث وتطوير كليات التربية بما يتناسب مع آلية تطبيق الاعتماد الأكاديمي. (٣١)

وأجرت "ماجدة محمد أمين وآخرون" ٢٠٠٥، دراسة استهدفت التعرف على مفهوم الاعتماد وأنواعه ومعاييره ومبررات تطبيقه، في التعليم العالي والتعرف على خبرات وتجارب بعض الدول في مجال الاعتماد وضمان الجودة، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري، واستخدمت الدراسة إجراءات المنهج الوصفي، والمنهج المقارن. وفي ضوء التحليل المقارن لأنظمة الاعتماد في دول المقارنة توصلت الدراسة لوضع تصور مقترح لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي المصري، وذلك من خلال مجموعة من التوصيات التي قدمتها الدراسة. (٣٢)

وفي الدراسة التي أجراها "محمود عز الدين عبد الهادي" ٢٠٠٥، بعنوان "نماذج عالمية غي الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية" (دراسة حالة)، والتي استهدفت عرض لبعض التجارب العالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية وتحليلها للتعرف على كيفية الإفادة منها في مصر، توصلت الدراسة إلى أن الأخذ بفكرة الاعتماد الأكاديمي كمدخل للإصلاح التعليمي في مصر في احتياج للكثير مثل (تهيئة مناخ للتغير بوجود إطار قومي للعمل يكون متفقا عليه من قبل أفراد المجتمع بكل فئاته، ومدخلات داعمة بوجود تشريعات وتجهيزات وغيره، وكذلك بيئة داعمة بوجود مناهج مناسبة ذات صلة وبيئة آمنة، ...الخ، يضاف إلى ما سبق وجود أشخاص مدربين ولديهم الدافع للتغيير والمقصود بهم أعضاء هيئة التدريس وآخرون. (٣٣)

واستهدفت دراسة "صفاء محمود عبد العزيز، وسلامة عبد العظيم حسين" ٢٠٠٥ بعنوان "ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر" التعرف على كيفية ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي واعتمادها في ضوء بعض الخبرات العالمية، ووضع تصور مقترح لكيفية ضمان جودة المؤسسات التعليمية، وفي ضوء التحليل المقارن، واستخدام أسلوب تحليل النظم، أمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات منها ما يلي:-

- إنشاء نظام للاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي يتطلب أن تكون هناك بنية متخصصة.
- أن يكون هناك ضمان لاستمرارية جودة المؤسسة التعليمية.
- توفير التمويل اللازم لإجراء عملية الاعتماد وضمان الجودة على المستوى القومي والمحلي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: ضرورة إتاحة فرصة لمشاركة كل الأفراد العاملين في تحقيق ضمان الجودة داخلها، وضرورة ممارسة عملية الجودة، والاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي في مصر. (٣٤)

وفي الدراسة التي أجراها "عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة" ٢٠٠٥ بعنوان "إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة" والصعوبات التي تواجه تطبيقه، استهدفت التعرف على مدى إدراك المتطلبات

اللازم توافرها لنجاح تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بمصر من وجهة نظر أعضاء هيئة، التدريس، والتعرف على الصعوبات المتوقعة التي يمكن أن تواجه تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بمصر، وتوصلت الدراسة إلى وجود إدراك عال لدى أعضاء هيئة التدريس حول متطلبات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي بمصر ومنها: المرونة في تطبيق الاعتماد، وتوفير الوقت اللازم لإجراء الإصلاحات والتدريب، ووجود نظام لقياس المعايير بما يطابق المستويات الموضوعة، وأن يكون لدى العاملين رؤية واضحة عن الاعتماد الأكاديمي، والمرجعيات والمعايير القياسية، التي يجب توافرها في المؤسسة التعليمية، وتوافر نظم محددة ومعلنة وعادلة لتقويم أداء الطلاب، بالإضافة لملاءمة البرامج الدراسية والمقررات مع متطلبات الترخيص المهني ... الخ، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس يتوقعون وجود صعوبات على درجة عالية جدا حول تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بمؤسسات التعليم بمصر منها غياب نظم ومعايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، ومحدودية مصادر التمويل الحكومية وتباين الآراء للخبراء المشاركين في الاعتماد الأكاديمي. (٣٥)

وقام :محمد توفيق سلام" ٢٠٠٧، بدراسة بعنوان "التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر" (دراسة تحليلية كيفية)، استهدفت توضيح الفلسفة الحاكمة لتشريع ضمان جودة التعليم والاعتماد التي تقف خلف إصدار هذا التشريع والكشف كذلك عن الدواعي والمبررات التي أدت إلى إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد التربوي في مصر، والكشف عن أهداف تلك الهيئة والمهام المنوطة بها، وإداراتها وتمويلها وغير ذلك، وتوصلت الدراسة إلى أن التشريع (ق. رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦) لضمان جودة التعليم والاعتماد هو تشريع يسبق الزمن لأنه يستشرف المستقبل ويقدم مخططا مستقبليا ويوضح القواعد والإجراءات لضمان جودة التعليم في مصر وآليات اعتماده في ضوء ما يتوقع حدوثه من متغيرات في المستقبل. كما كشفت الدراسة عن غنى المشروع في هذا التشريع (ق. رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦) بالتحديد التشريعي لمجموعة من المفاهيم والمصطلحات هي (الهيئة . البرنامج التعليمي . المنهج . التقويم . ضمان الجودة . الاعتماد . المعايير القياسية . المعايير المعتمدة)، وكشفت الدراسة أنه من أبرز المعالم في هذا التشريع إقامته علاقات وثيقة بين جودة التعليم والحياة، وجودة التعليم ومتطلبات التنمية، وجودة التعليم والمستقبل، وجود المنتج التعليمي (الخريج)، والمنافسة العالمية. (٣٦)

وقام "بدري أحمد أبو الحسن، وعنتر محمد عبد العال" ٢٠٠٧، بدراسة بعنوان "خبرات بعض دول جنوب شرق آسيا في تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في ج.م.ع (رؤية مستقبلية)، استهدفت التوصل إلى رؤية مقترحة لآليات تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي المصري في ضوء خبرات بعض دول جنوب شرق آسيا (الهند . اليابان . كوريا الجنوبية . ماليزيا) والتي حققت نجاحا في هذا المجال. وتوصلت الدراسة بعد إجراء التحليل المقارن لجهود هذه الدول وبالنظر إلى واقع تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في ج.م.ع إلى عدة نتائج منها وضع رؤية مستقبلية لآليات تطبيق

نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي بمصر، وذلك من خلال عدة محاور هي: فلسفة الرؤية ومنطلقاتها، وأهداف الرؤية المستقبلية، وإجراءات ومتطلبات تحقيق الأهداف ومقترحات تفعيل الرؤية المستقبلية لآليات تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ج.م.ع. (٣٧)

واستهدفت دراسة "عبد اللطيف الرباح" ٢٠٠٧، التعرف على جوانب القوة والضعف في معايير الاعتماد للكلية الأهلية الصادرة من وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، وأعضاء هيئة التدريس في الكليات الأهلية، طبقت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكلية التربية بجامعة الملك سعود، وكلية اليمامة بالرياض وكلية الصيدلة وطب الأسنان الأهلية بالرياض. وتوصلت الدراسة إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة حول المعايير المتعلقة بالكلية الأهلية، ولم توجد فروق واضحة في الاستجابات حول هذه المعايير، وصنفت الدراسة معايير توصف بأنها ممتازة، وأخرى جيدة، وثالثة ضعيفة. (٣٨)

وقام "عبد العظيم السيد مصطفى" ٢٠٠٧، بدراسة بعنوان "معايير الجودة والاعتماد في التعليم العالي المصري في ضوء خبرات بعض الدول" استهدفت التعرف على أهم التحديات العالمية المعاصرة، وانعكاساتها على مؤسساتٍ التعليم العالي، وكذلك التعرف على أهم معايير الجودة والاعتماد عالميا وعربيا بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لمعايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي المصري. استخدمت الدراسة إجراءات المنهج الوصفي، وقامت بعرض تجارب بعض الدول (الولايات المتحدة الأمريكية . اليابان . بريطانيا . فرنسا . الكويت) في الأخذ بنظام الاعتماد. وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم التحديات التي تستوجب الأخذ بنظام الاعتماد (العولمة، الثورة العلمية والتكنولوجية، الزيادة السكانية) التعاون الدولي والمصالح المشتركة، حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتحول نحو الأخذ بمفهوم الجودة والاعتماد، وأكدت الدراسة على ضرورة تطبيق نظام الجودة والاعتماد، وقدمت تصورا مقترحا لمعايير الاعتماد لنظام التعليم العالي في مصر في ضوء خبرات دول المقارنة منها اتفاق رسالة المؤسسة مع الترخيص الممنوح لها، ووضوح الرؤية والتخطيط المناسب، وتوافر الموارد المادية، والبشرية، وتكامل الجهود البشرية، وتوفير نظام المعلومات والإشراف المحكم، وتوضيح معايير القبول، وتقديم دليل شامل بالأنشطة والفعاليات ...الخ. (٣٩)

وهدفت دراسة مصطفى أحمد الكرداوي ، ٢٠٠٨ بعنوان : أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية ، التعرف على أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى على نشر وترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بجامعة المنصورة وقد أجريت على عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والمستفيدين من خدمات الجامعة . وبالتحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية اتضح وجود تأثير معنوى لتطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى على جميع

أبعاد الجودة الشاملة لدى أعضاء هيئة التدريس ، فى الوقت الذى لم تسفر فيه عن وجود تأثير معنوى لتطبيق تلك المشروعات على بعد الابتكار والتجديد لدى الطلاب ، بينما اتضح وجود تأثير معنوى لها على بعدى تحقيق الرضا لدى الطلاب وتنمية الشعور بالانتماء والولاء لديهم . أما بالنسبة لتأثير مشروعات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمى على أبعاد الجودة الشاملة لدى مختلف المستفيدين من مؤسسات المجتمع المحلى فلم تثبت نتائج الدراسة وجود أى تأثير معنوى لتلك المشروعات على أى بعد من أبعاد الجودة الشاملة . (٤٠)

وأجرى عبد الله ابراهيم نزال ، ٢٠١١ ، دراسة بعنوان : تفعيل إدارة الجودة الشاملة في تطبيق إستراتيجية وزارة التعليم العالي في الجامعات العربية استهدفت الدراسة بحث تفعيل إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية من خلال بحث جدوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في بيئة الجامعات العربية كنظام مفتو ح لتأمين حاجات سوق العمل من الخريجين بالنوعية والكمية المناسبة، وبما يساعد في تنمية المجتمع المستدامة، إضافة لتحقيق القدرة التنافسية من خلال ضمان خفض التكاليف على المستوى طويل الأجل وزيادة العوائد، وقد جاء في النتائج أن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة يساعد في تحقيق جميع أهداف المعنيين بتقديم الخدمات التعليمية ، لكنه يستوجب توفر آلية لتفعيل تطبيق إدارة الجودة الشاملة على مستوى الوزارة وإدارة الجامعة وإدارة القسم، وحتى الأقسام الأخرى المعنية بالموضوع، وقد تم لتوصية بربط تطبيق إدارة الجودة الشامل ة في مؤسسات التعليم العالي بإستراتيجيات الدولة التي تعتمدها لرفع مستوى التطوير الحضار ي، والتي تختلف باختلاف بيئة كل دولة، كما يترتب عليها تغيير إستراتيجية الشركا ت، وبالتالي تغير حاجات سوق العمل.(٤١)

وأجرى داود سلمان الدليمي ،وعمار عصام السامراني ، ٢٠١١ ،دراسة بعنوان : التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة ، استهدفت التعرف على التحديات التى تواجه تطبيق متطلبات الاعتماد الاكاديمي وجودة التعليم الجامعي ، وكذلك التعرف على معايير اعتماد وضمان الجودة بالتعليم الجامعي ، وتوصلت الدراسة الى أن من أهم التحديات التى تواجه متطلبات الاعتماد الاكاديمى هو زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الجامعى ، مع غياب نظام لتقويم الأداء ، ضعف الاهتمام بتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وضعف التنمية المهنية لهم وللإداريين والعاملين ، وضعف دور الجامعة في خدمة المجتمع ضعف الاهتمام بالبحث العلمي ، شيوع بعض من مظاهر الفساد المالي والإداري في بعض مرافق الجامعات. وأكدت الدراسة على ضرورة وضع معايير اعتماد مرنة تهدف إلى ضمان تحقيق جودة التعليم الجامعي والارتقاء بمستوى النوعية إلى الأفضل ، مع الحرص على تطبيق المعايير تطبيقا عادلا على كافة أطراف العملية التعليمية .(٤٢)

واستهدفت دراسة ماجد عبد المهدي ، و هاني سعيد عبده ٢٠١١ ، بعنوان : اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء نحو تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة" التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة

الزرقاء نحو تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة، والتعرف على الفروقات في اتجاهاتهم الناتجة عن عدد من المتغيرات الديموغرافية وهي :الجنس والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة الإجمالية في العمل الأكاديمي، وعدد سنوات الخدمة في الجامعة والرتبة الأكاديمية للمستجيبين. وقد تم صياغة فرضيتين رئيستين تنص أولاهما على أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس إيجابية نحو تطبيق الجودة الشاملة، ونصت الثانية على وجود فروقات جوهرية عند مستوى الدلال (0.05) للمستجيبين تبعا للعوامل الديموغرافية واستعانت الدراسة باجراءات المنهج الوصفي ، وطبقت الاستبيان على عينة منن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بلغت ٢٣٥ عضو هيئة تدريس في الجامعة . وتم اثبات الفرضية الأولى حيث وجد أن الاتجاه العام نحو تطبيق الجودة الشاملة والاتجاه نحو كل محور منها إيجابي وقوي، كما تم التوصل إلى وجود فروقات جوهرية في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس تبعًا للعوامل الديموغرافية المتمثلة بالجنس والمؤهل العلمي ومدة الخبرة الإجمالية في العمل الأكاديمي فيما لم تتوصل الدراسة إلى وجود فروقات جوهرية في الاتجاهات نحو الجودة تبعا لمتغير مدة الخدمة في الجامعة والرتبة الأكاديمية. وقدم الباحثان توصيات للجامعة لإعداد دليل تفصيلي لتطبيق الجودة وتدريب العاملين في الجامعة على تطبيق الجودة قبل البدء في تطبيقة مع اجراء دراسات مقارنة لاتجاهات العاملين الإداريين والعاملين في جامعات أردنية أخرى .(٤٣)

- **ثانياً : الدراسات الأجنبية :**

أجرى "ستيريان" Sterian,1992 ، دراسة حول الاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة في التعليم العالي، استهدفت توضيح مفهوم الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بضمان الجودة عبر منظور عالمي، وتناولت الدراسة أهداف الاعتماد الأكاديمي ومعاييره وهيئاته، ومراحله، بالإضافة إلى مناقشة الدور الحكومي في الاعتماد، وبعض الرؤى حول عملياته والتوجهات المعاصرة له، وتضمنت الدراسة عبر الدولية دول (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا والسويد وأمريكا والصيني والهند وهونج كونج وجنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا واستراليا). (٤٤)

وقام "كومبزو ألريد" Coombs& Allerd,1993، بدراسة حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسة Ncate الأمريكية استهدفت التركيز على معيار التقويم الذاتي باعتباره وسيطا أساسيا في أنشطته الاعتماد الأكاديمي، وركزت الدراسة على عدد من المحاور ينبغي أن يشملها التقويم الذاتي كمفردات المواد الدراسية والقائمين على البرامج الدراسية، ومستوى مضامين البرامج، والدراسات الميدانية، وأنشطة التقويم والمتابعة للمعلمين المستجدين، وعلاقة الأفراد بالتخصص، والبرامج المشابهة في الكليات الأخرى، والمساندة الإدارية. (٤٥)

وتناولت دراسة "بيرن" Perrin,1995، بعض الجوانب الإيجابية للاعتماد الأكاديمي مقابل السلبيات التي ينظر إليها البعض، وبين الباحث أن المزايا والمنافع التي يحققها الاعتماد الأكاديمي باعتباره خدمة تطوعية تقدمها بعض الهيئات الوطنية والمحلية تفوق بشدة كافة المآخذ التي يراها بعض الأفراد ذوي العلاقة بالتعليم، كما توصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب الانتقادات التي توجه إلى خدمات الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات والبرامج عدم توفر الانسجام

بين الأجهزة الحكومية والنظم والتعليمات القائمة وبين نظام وأنشطة الاعتماد الأكاديمي ومؤسساته. (٤٦)

واستهدفت الدراسة التي أجراها "باريز" Paris,1996، التعرف على تصورات بعض العمداء الأكاديميين في كلية المجتمع بشمال كارولينا، حول تطبيقات إدارة الجودة الشاملة الحالية، وتوقعاتهم المستقبلية، من خلال تطبيق أداة التقييم الذاتي المؤسسي التي طورها Malcalm Boldrige,1995، وتوصلت الدراسة إلى أن كليات المجتمع في شمال كارولينا تعمل بالفعل في نطاق الجهود المبذولة للتطوير المستمر للجودة، باعتبارها مطلبا ملحا للتطوير والتغيير، وأكد مجتمع الدراسة على ضرورة تطوير الكليات للأساليب والممارسات المتعلقة بالجودة وضمانها في العامين التاليين للتطبيقات الحالية. (٤٧)

وفي الدراسة التي أجرها "فيجيروا Figuaroa,1996، بعنوان "التحديات التي يوجهها التعليم العالي في المكسيك خلال التسعينات من القرن العشرين" والتي استهدفت التعرف على أهم التحديات التي يواجهها التعليم العالي في المكسيك في تسعينيات القرن العشرين، توصل الباحث إلى أن أهم السلبيات تكمن في سلبيات نظام التعليم العالي نفسه، وكذلك التمويل، والتقويم والاعتماد الأكاديمي، واعتبرت الدراسة أن الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي يعد خطوة أساسية للإصلاح التربوي لنظام هذا المستوى من التعليم. (٤٨)

واستهدفت دراسة "أكدومان" Akduman,2001، التعرف على الأسباب التي أدت إلى تطبيق نظام الاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي، واستعرض الباحث بعض التغيرات العالمية وتأثيرها على التعليم الجامعي بتركيا وكذلك الجهود المبذولة في تطبيق نظام الاعتماد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها التأكيد على أهمية تطبيق نظام الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي، وأوصت بضرورة تطبيق هذا النظام في المجالات المختلفة للتعليم الجامعي بتركيا، وأن يتم تأسيس هذا النظام وفق ما هو متبع في دول الإتحاد الأوروبي الأخرى. (٤٩)

وتوصلت دراسة "رونتز Rontz,2002" ، والتي استهدفت التعرف على التحديات التي سوف تواجه القادة الإداريين (عمداء ورؤساء الجامعات) في التعليم العالي، والأدوار والاستراتيجيات المناسبة للدخول في الألفية الثالثة، إلى أن من أهم التحديات التي تواجه هؤلاء القادة هو القدرة على الانتقال من الممارسة النمطية في الإدارة إلى الجودة الشاملة وضمانها في الممارسات والأنشطة الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى التغيرات في تكنولوجيا التعليم والانفتاح العالمي وسياسات الاقتصاد المفتوح، والتغيرات في شكل وبنية التعليم العالي، مما يستوجب على القادة تغيير أساليبهم في إدارة المؤسسات التعليمية، ونشر ثقافة الجودة وتحسين الأنشطة التعليمية وأساليب التقويم المتبعة للحصول على الاعتماد الأكاديمي كخطوة مهمة على سبيل التطوير والتغيير. (٥٠)

واستهدفت دراسة "ميللر" Miller,2003 ، التعرف على أداء أعضاء هيئة التدريس وعلاقة هذا الأداء وما يترتب عليه من نتائج ببعض المتغيرات الخاصة بطبيعة الجامعة وخصائص البرامج التي تقدمها، واهتمت الدراسة بالمقارنة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي المعتمدة، والمؤسسات غير المتعمدة؛ وذلك من حيث الوضع العلمي للأعضاء، وبقائهم في الخدمة والتمكن من التدريس

والرضا الوظيفي، والرضا عن العوائد المادية، وبرامج التعليم، وكذلك تناولت الدراسة خصائص الجامعة ومستوى البحث العلمي فيها، ونظام الاعتماد بها وفي ضوء التحليل باستخدام المقاييس المناسبة توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد جميعها على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات . محل الدراسة . لصالح الجامعات التي تخضع لنظام الاعتماد المعتمدة. (٥١)

وأجرى "بيلينج" Billing,2004، دراسة استهدفت التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في نظم ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من خلال تحليل بعض الدراسات المقارنة التي تناولته. وكانت المحاور التي اعتمدت عليها الدراسة أوجه الشبه والاختلاف على مستوى الأهداف وأطر العمل لهيئات الجودة، ومدى تأثيرها بالثقافة التنظيمية، وإمكانية نقل نظم ضمان الجودة من دولة إلى أخرى، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، فأوجه التشابه والاختلاف في عمل هيئات ضمان الجودة تتضمن (مفهوم الجودة، وأهداف ضمان الجودة والإجراءات المستخدمة ونوع المشاركة، ومدى ارتباط الاعتماد بقرارات التمويل ودور الهيئات المهنية، ومدى الشفافية التي يستخدمها القائمون بعمليات التقويم، وأوضحت الدراسة أن استعارة نظم الاعتماد والجودة من الدول يتطلب استعدادا كيفيا وضبط الاستجابة لهذه الإجراءات وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الدول بتعديل نظم التقييم والاعتماد التي تستعيرها بما يتفق وثقافة كل منها، بالإضافة إلى ضرورة وضع نموذج عالمي لتأكيد الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي والجامعي يسهل عملية النقل والاستعارة من دولة إلى دولة أخرى تتطلب الاعتماد. (٥٢)

وأجرى "بيرد" Beard,2006، دراسة استهدفت التعرف على تأثير عمليات الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي على قدرات التعليم التنظيمية، وقام الباحث بإجراء دراسة ميدانية للتعرف على القدرات الحقيقية للتعليم العالي ومدى استفادة مؤسسات التعليم من برامج تحسين الجودة الأكاديمية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي تتطلب تغيرا في عدة أمور أهمها: الرؤية والمشاركة، والثقافة التنظيمية، ومجموعة العمل، ونظم التفكير والقيادة، ومهارات التوظيف، والمنافسة، بالإضافة إلى ضرورة تحديد دليل للقدرات التنظيمية للتعليم. (٥٣)

وتناول "فايتار" Faitar، في دراسته التي أجريت عام ٢٠٠٦، دور الاعتماد في تشجيع وإعادة بناء التعليم الجامعي في رومانيا، وأهمية الانفتاح على المجتمعات المختلفة، والأخذ بنظام التسويق في حدوث تغييرات أساسية في قطاع التعليم الجامعي، ودور عملية الاعتماد في جودة التعليم بمؤسسات التعليم الجامعي وخاصة المنشأة حديثا، وقام الباحث بإجراء عدة مقابلات شخصية للتعرف على وجهات نظر كل من نواب الحكومة والمسئولين بالجامعات وبعد تحليل الآراء المختلفة توصل إلى مجموعة من النتائج، أبرزها، أن سياسة الاعتماد تعمل على تحقيق النمو بالنسبة للتعليم الجامعي والعمل على تطويره. (٥٤)

وأجرى "فيريرو" Ferrero,2007، دراسة بعنوان "الاعتماد كمتطلب للتغير المؤسسي التركيز على عوائد التعلم للطلاب" استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى قدرة قادة الجامعات على استخدام متطلبات قياس عوائد التعليم الخاص بالطلاب من خلال برامج الاعتماد المهني لرفع كفاءة المؤسسات والتحسين الكيفي للبرامج التعليمية طبقت الدراسة على ٦ برامج أكاديمية في

جامعة "فورليه ديكنسن" Foirleigh Dickinsn" واعتمدت على أسلوب دراسة الحالة للبرامج المعتمدة، وتوصلت الدراسة إلى أن القيادات التربوية تلعب دورا محوريا في عمليات التقويم الخارجي للبرامج الأكاديمية، وفي تفعيل معايير الاعتماد المتعلقة بالبرامج، وكذلك فقدرة القيادات على استخدام متطلبات الاعتماد تلعب دورا كبيرا في الوصول إلى الاعتماد المتوقع للبرامج الأكاديمية التي تستهدف عوائد التعلم بالنسبة للطلاب مستقبلا. (٥٥)

واستهدفت دراسة سكوارز ، وواستراهيجيدن schwarz & westerheijden, 2009 اظهار أهمية الاعتماد فى التعليم العالي الاوروبي في وضع اطار لأنشطة التقويم الخاصة بالفعاليات المرتبطة بالتعليم العالي ، وذلك بالتركيز على وضع اطار للتقويم ، ثم تطوير الانشطة المرتبطة به قياسا على الوضع التقليدى لأنشطة التقويم ، من خلال المقارنات التي سوف تتم ، وأظهرت الدراسة أهمية الاعتماد فى تحسين اجراءات التقويم المرتبطة بضمان الجودة والاعتماد فى التعليم الجامعى .(٥٦)

وأجرى سكماديكا schmadeka ,2012 دراسة حالة لأكثر من ٣٠٠٠ كلية اقليمية في الولايات المتحدة الامريكية ، لاظهار حالات الغموض التي اقترنت باجراءات التقييم الخاص باعتماد هذه الكليات ، اعتمدت الدراسة على الوثائق والبيانات والتقارير التي أعدتها هذه الكليات في اطار الاجراءات المرتبطة بالاعتماد كمتطلب أساسي ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج مهمة وهي ضرورة اتصاف التقييم الخاص بالكليات بالوضوح والشفافية ، واظهار الحقائق الخاصة بالأوضاع الفعلية لها ، لان ذلك سيساعد في اتخاذ اجراءات دقيقة لحصول الكليات – محل الدراسة – على الاعتماد (٥٧).

- **تعقيب عام على الدراسات السابقة** :

من خلال استقراء جملة الدراسات السابقة والتي تعلقت بنظام الاعتماد وضمان الجودة فى التعليم العالي والجامعي ، فإنه يمكن استنتاج ما يلي:

- أن الاعتماد أصبح آلية لا يمكن الاستغناء عنها لاستهداف جودة مؤسسات التعليم العالي والجامعي وبرامجه.
- أن نظام اعتماد مؤسسات التعليم العالي والجامعي وضمان الجودة، يتصف بالتكامل في فعالياته واجراءاته، وحدوث أي خلل في هذه المنظومة من شأنه أن يصيب النتائج بالقصور والضعف.
- أن الواقع يشير إلى وجود مشكلات عديدة تتعلق بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي والجامعي.
- أن الاعتماد وضمان الجودة كنظام لم يسلم من أوجه النقد والتصورات والمفاهيم المختلفة التي اقترنت به منذ البداية، وهي تلعب دورا كبيرا في مدى انجاح النظام، أو الإخفاق فيه...
- أن حصول المؤسسات التعليمية على شهادة الاعتماد ، لا يعني ضمان الجودة بها ، وانما يتطلب الأمر استمرارية في التجويد والتطوير للحفاظ على الميزة التنافسية للمؤسسة المعتمدة .

وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تركز بشكل أساسى على التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية فيما يتعلق بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بها في عدة أبعاد وهي (اتخاذ قرار

التطبيق ، التخطيط للتطبيق ، التنفيذ ، التقويم ، مصادر التمويل) ، وهي أبعاد لم تركز عليها الدراسات السابقة بشكل مباشر ، وخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون محركات الأنشطة والاجراءات المرتبطة بالجودة ومتطلباتها .

- **الإطار النظري للدراسة** :

وفقا لطبيعة الدراسة وأهدافها ؛ فإن الإطار النظري لها سوف يتضمن بالتحليل مفهوم نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الجامعي، وفلسفته وأهدافه، وخصائصه، ومنطلقاته، وأنواعه، ومؤسسات الاعتماد، ومعاييره وإجراءاته، ومتطلبات ومشكلات تطبيقه ، كما يلي:

- ١) **مفهوم الاعتماد**: Accreditation

باستقراء الكتابات المختلفة والتعريفات التي تناولت الاعتماد، نجد أن هناك اختلافا في وجهات النظر حول تعريفه، وكذلك فالاعتماد قد يختلف باختلاف النظرة التي تميز مجتمع ما عن آخر، إلا أن هناك نقاطا كثيرة للاتفاق؛ فالاعتماد في حد ذاته نظام للاعتراف بوصول المؤسسة التعليمية أو البرامج التي تقدمها إلى مستوى معياري محدد من الأداء والتكامل والجودة؛ وفقا لمعايير محددة تؤهل كل منها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف (٥٨) ؛ فهو عملية تقييم خارجي لجودة مؤسسات التعليم بما يتضمنه من برامج تعليمية وتربوية، وذلك بهدف تحقيق ضمان الجودة بهذه المؤسسات والتحسين المستمر لأدائها . (٥٩)

ويعرف "أدلمان" Adelman,1992 ، الاعتماد على أنه "عملية تقويم واعتراف وإجازة لبرنامج دراسي تقوم به منظمة، أو هيئة مهنية متخصصة وتقرر بأن البرنامج يحقق، أو يصل إلى الحد الأدنى الضروري من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفا من قبل هذه المنظمة أو الهيئة" (٦٠) ،ويعرفه "جولنك" Gollnick,٢٠٠٣ ، بأنه "مجموعة من المعايير والإجراءات التي تحدد مدى استيفاء المؤسسات التعليمية للمعايير المهنية لجودة البرامج الأكاديمية" (٦١) ويصف "دليل الزيارات الاعتمادية" الصادر عن المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلمين (Ncate) الاعتماد بأنه عبارة عن إجراءات موضوعية تهدف إلى تقويم جودة البرامج الأكاديمية وكفاءة المؤسسة التعليمية بناء على معايير محددة مسبقا (٦٢)

ويعرفه البعض على أنه "عملية تبدأ بالتقييم الذاتي للمؤسسة ككل، أو في جزء من أجزائها، ومطابقة هذا التقييم بتقييم خارجي تقوم به لجان خارجية يعمل بها متخصصون، وتتم هذه العملية في ضوء معايير موضوعه مسبقا" (٦٣)

وكذلك يعرف الاعتماد على أنه "نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم وبرامجها الدراسية، فهو أداه فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها، وذلك في ضوء مجموعة من المعايير لتحقيق مستويات قياسية متوقعة يتم وضعها بواسطة هيئات مسئولة ومعترف بها عالميا، بهدف تحقيق قدر من الجودة والتميز" (٦٤)

واستنباطاً مما سبق يصبح الاعتماد آلية تهدف إلى الارتقاء بجودة التعليم في المؤسسات التعليمية، وأداة فعالة لضمان مستوى وفق معايير وجودة معينةٍ وكذلك فالاعتماد يمثل حافزا على الارتقاء بالعملية التعليمية ومصدرا لاطمئنان المجتمع الخارجي لمؤسسات التعليم، وبذلك يمكن لهذه المؤسسات أن تحقق تميزا يقوم على منظومة معايير متفق عليها من الجودة، كما أن الاعتماد هو تعبير عن المكانة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية، أو البرامج التي تقدمها على أساس مدى استيفاء كل منها لمعايير الجودة المتفق عليها مع الهيئات المسئولة عن الاعتماد.

وفي ضوء ما تم عرضه من مفاهيم وتعريفات للاعتماد ، تعرف الدراسة الحالية الاعتماد في التعليم الجامعي على أنه "عملية تقييم المؤسسات التعليمية الجامعية ، (اعتماد مؤسسي)، أو البرامج التعليمية (اعتماد برنامجي)، ويتم ذلك بشكل كلي أو جزئي بغرض التعرف على مدى استيفاء المؤسسات أو البرامج للمعايير التي تضعها الهيئات المسئولة عن الاعتماد، على أن يتم ذلك بشكل دوري وبطريقة منظمة، وفق إجراءات معينة، ومن ثم يتم منح الاعتماد للمؤسسة، أو البرنامج المراد تقييمه"

- **٢) فلسفة الاعتماد والحاجة إليه في التعليم العالي:**

تشير الكتابات والدراسات إلى أن فكرة الاعتماد قد اقترنت . في العقد الأخير من القرن العشرين . بتنامي اهتمام الدول بمفهوم الجودة وتطبيق آلياتها ؛ فالاعتماد يعد من أهم مداخل الجودة، فهو العملية التي يتم من خلالها تحديد مدى تطبيق المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة الموضوعة؛ ومن ثم يمكن اعتمادها ومنحها شهادة تفيد تحقيق المعايير بها، وبذلك يعمل الاعتماد على تطوير واقع التعليم وبرامجه بما يضمن الجودة والتميز في تحقيق الأهداف بقدر من الكفاءة والفعالية. (٦٥)

وتكمن فلسفة الاعتماد بشكل أساسي في العمل على إحداث التطوير التنظيمي للجامعات، فهو الوسيلة الفعالة لإجراء المعايير المحددة، والتدعيم وتعزيز مواصفات الجودة التي تهتم في التحليل النهائي بتحقيق الأهداف من خلال دعم الإيجابيات، والمحاولة المستمرة لعلاج السلبيات، والتغلب عليها. (٦٦) فلا يتم اعتماد المؤسسة التعليمية، إلا إذا قامت بتطبيق معايير الجودة التي تلتزم المؤسسة بتحقيقها،ومن جهة أخرى يعمل الاعتماد على التنمية المستمرة لضمان الجودة، من خلال مراقبة جودة برامجها، وتقييمها بصفة مستمرة. (٦٧)

والاعتماد كبعد غائي لضمان جودة عالية في برامج المؤسسة التعليمية يعمل بشكل كبير على ضمان جودة مكملة على مستوى الممارسة المهنية المترتبة على جودة الاعداد لاسيما في ظل المتغيرات السريعة والتحديات المتجددة التي تتطلب تعلما ذاتيا ومواكبة للتغيرات والمشاركة بفعالية في الأنشطة المعززة للمدارك والمعارف على اختلافها . وتؤكد كثرة من الدراسات والبحوث (٦٨) على أن التحدي الرئيس لنظم التعليم وخاصة العالي والجامعي في هذه الأيام ليس فقط في تقديم تعليم لكل المواطنين ، ولكن التأكيد علي أن التعليم يجب أن يقدم بجودة عالية تتناسب مع التحديات وتفي بمتطلباتها للتغيير ، بالاضافة الى أن فلسفة الاعتماد تلغي فكرة الجمود المهني والاستمرار في الوظيفة بشكل

دائم دون تطوير الفرد لمهاراته ومعارفه وزيادة انتاجيته ، الامر الذي يسمح بتطبيق مبدأ المحاسبية Accountability الذي يعاني منه بعض المشتغلين في المهن المختلفة .

والاعتماد عملية مستمرة ومتجددة ولا تتوقف عند تحقيق غاية أو هدف معين ، بل يسعي لمواكبة الجديد ، وهو عملية شاملة تتضمن مختلف الجوانب التي تشكل الكيان المؤسسي سواء في البرامج أو الفعاليات والموارد . وبصفة عامة تقوم فلسفة الاعتماد على مجموعة من المبادئ ، وهي (٦٩) :

- التركيز على العميل (مخاطبة الاحتياجات الأساسية للطالب والمجتمع وسوق العمل) .
- القيادة والحوكمة (توحيد الرؤى والأهداف والاستراتيجيات في المجتمع التعليمي) .
- الموضوعية بالتركيز على العمليات (الاهتمام بالعمليات والطرق الى جانب المنتج أو المخرجات) .
- تبني اتخاذ القرارات التي تعتمد على الحقائق (تشجيع وفرض أن تكون الأحكام مبنية على الحقائق ومنطقية) .
- الاستمرارية والتحسين(الالتزام بالتجاوب مع تغير الاحتياجات) .
- الاستقلالية (احترام مسئولية المؤسسة عن أنشطتها الأكاديمية) .
- المنافع المتبادلة (اتباع مدخل لمختلف المشاركين من مراجعين وطلاب والمجتمع العام ، من شأنه تعظيم الفائدة من تطوير ونقل المعرفة والمهارات) .
- المحاسبية : (التأكد من أن تلتزم المؤسسات نظرا لكونها في عملية ديناميكية لا نهاية لها من التحسين المستمر ، بتحديد الأعمال الواجب القيام بها والقضايا الواجب مخاطبتها) .

وبشكل عام تحتاج المؤسسات التعليمية الجامعية على اختلاف خصائصها ومقوماتها إلى الاعتماد، لأنه يعمل بشكل كبير على الوفاء بما يلي: (٧٠)

- الوصول إلى أسس وآليات معتمدة لتوكيد الجودة بمؤسسات التعليم الجامعي.
- استمرار عمليات التطوير والتميز في مؤسسات التعليم الجامعي بمختلف جوانبها.
- تقويم الأداء الجامعي مع وجود مجموعة من المعايير القياسية المتكاملة لقياس هذا الأداء.
- وجود جو من المنافسة بمؤسسات التعليم الجامعي من خلال توكيد الجودة والاعتماد.
- رفع كفاءة الأداء الجامعي، وتحسين مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب.
- التعرف على متطلبات سوق العمل لتحسين المخرجات التعليمية.
- تكوين ثقافة تنظيمية تقوم على توزيع المسئوليات بطرق موحدة مع التأكيد على أن الجودة من سمات العصر.

ونستخلص مما سبق أن فلسفة الاعتماد تقوم بشكل أساسي على ضمان الجودة ، وتحقيق استمرارية لها على كل المستويات التي تشمل التعليم العالي

والجامعي ، وبما يلبي احتياجات سوق العمل ، ويفي بمتطلبات التغير المتجددة وفي هذا الاطار فالاعتماد يؤصل للأداء الكيفي لمؤسسات التعليم العالي ويحقق لها الاستمرارية المتوقعة ، وبذلك لا يقصد الاعتماد في ذاته بل هو أداة ووسيلة لتجويد الأداء المؤسسى وتحسين البرامج لمنتج جيد يفي باحتياجات العملاء في استمرارية وموضوعية دائمة .

- **٣) أهداف تطبيق الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي:**

تتمثل الأهداف الرئيسية لتطبيق الاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي في الارتقاء بجودة هذا التعليم وتحسين مخرجاته، ليس فقط في تطبيق عدد من المعايير الصارمة كما يشيع لدى البعض، ويمكن أن نحدد أهداف تطبيق الاعتماد في التعليم الجامعي فيما يلي: (٧١)

- تحقيق جودة التعليم الجامعي من خلال الارتقاء بنوعية البرامج المهنية التي تقدمها الجامعة.
- التأكد من أن برامج الجامعة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وتتماشى مع رؤية ورسالة الجامعة، وتعكس أهدافها.
- تحقيق الترابط الجيد والاتصال الفعال بين الكليات والأقسام المختلفة.
- التأكد من قدرة المؤسسة التعليمية على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها من خلال التزامها بالمعايير الأكاديمية والضوابط المهنية. (٧٢)
- حث المؤسسات التعليمية الجامعية بكافة أنواعها على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتي لبرامجها العلمية، وقدرتها المادية والمالية بما يضمن تطويرها. (٧٣)
- ضبط الجودة لكل عناصر ومكونات المنظومة الجامعية، ومن ثم تحقيق التميز والنوعية المستدامة في جميع المجالات التعليمية. (٧٤)
- تشجيع التنافس المشروع بين المؤسسات التعليمية بكافة أنواعها من خلال منح الاعتماد على مستويات مختلفة. (٧٥)
- توفير المعلومات المتعلقة بنوعية البرامج المقدمة للجمهور للإطلاع عليها.
- تدعيم المصداقية للمؤسسات التعليمية الجامعية لتتمكن من استخدام المصادر المتاحة لها.
- تطبيق مبدأ المحاسبية للمؤسسة والتأكد من أن أموالها تذهب للأهداف الموضوعة من أجلها.
- الإسهام في إنماء المجتمع وتطويره، وذلك بتوفير مستويات متقدمة من المعرفة في الميادين المختلفة، بالإضافة إلى رفع كفاءة مؤسساته التعليمية وتحسينها كنتيجة لعملية الاعتماد الأكاديمي التي تقيم هذه المؤسسات وتحدد إيجابياتها وسلبياتها. (٧٦)
- تشجيع تطوير مؤسسات التعليم الجامعي من خلال عمليات فحص وتقويم الأنشطة وقياس مدى الفاعلية التربوية للوصول إلى أقصى درجة من الجودة والكفاءة والفعالية.
- ضمان فعالية استخدام وسائل التعليم والتدريب المتاحة في مؤسسات التعليم الجامعي على النحو الأمثل، وكذلك تنمية الموارد البشرية بها، وزيادة فعاليتها لخدمة المجتمع وتطويره. (٧٧)
- تحسين جودة العمليات والمخرجات بمؤسسات التعليم الجامعية والتي تؤدي بدورها إلى تحسين مخرجات العملية التعليمية، وبالتالي توفير فرص عمل أفضل للخرجين عند التحاقهم بسوق العمل، بالإضافة إلى توفير فرص

تعليمية بديلة للعاملين بالقطاعات الإنتاجية المختلفة لمواصلة دراستهم في هذه المؤسسات. (٧٨)

- العمل على منح المؤسسات التعليمية الجامعية والبرامج الأكاديمية المعتمدة بها مكانة متميزة في المجتمع، وتشجيع التعاون بين أفراد هذه المؤسسات وتبادل الخبرات فيما بينهم. (٧٩)

ويتضح من جملة الأهداف التي يعمل نظام الاعتماد على الوفاء بها ، أن هذا النظام أصبح ضرورة ، ليس فقط لتحقيق تحسن نوعي فى الأداء والانتاجية ولكن للتجاوب المستمر مع المعطيات العصرية وتلبية الاحتياجات المستمرة التي يفرضها طوفان التجديد والتغيير المستمر في متطلبات سوق العمل من ناحية ولمواكبة التطور والتقدم في كل المجالات التي تمثل الرصيد والمخزون الاستراتيجي للتعليم ، ولتحقيق نهضة عالمية في شكل المؤسسات التعليمية وممارساتها لتغيير المجتمع والارتقاء به .

- ٤) **دواعي (مبررات) تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي**:

نتيجة للتغيرات والتحولات الكثيرة والمتعددة التي يشهدها العالم . بشكل عام . تم فرض تحديات كبيرة للتعليم العالي والجامعي؛ لمواجهة هذه التحديات والانطلاق بالمجتمعات نحو التقدم والتواكب مع حركة التطوير والتغيير المتصاعدة، ولذلك كان على التعليم والجامعي أن يغير من استراتجياته وأساليب إداراته بتبني صيغ جديدة يأتي في مقدمتها تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة ليفى بهذه المطالب، وتحقيق المتوقع منه، ويمكن تحديد دواعي (مبررات) تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي والجامعي بشيء من الإيجاز وفق اتجاهين ، هما :

مبررات خارجية :وهي تلك التي تتعلق بالظروف العامة والمتغيرات التي تواجه المجتمعات والنظم ، وتتمثل في :

- العولمة، Globalization، وما تفرضه على المجتمعات من وجود نظام عالمي جديد، وتحرير الأسواق وخصخصة الأصول، والتكتلات الاقتصادية والشركات عابرة القارات، وفتح الحدود أمام المنتج الأفضل، والتحكم في رأس المال، بالإضافة إلى توظيف كل مظاهر التقدم التكنولوجي في السيطرة على الأسواق والصناعة والتجارة في المجتمعات المختلفة،... الخ . (٨٠)
- التغيرات المصاحبة للتقدم التكنولوجي والعلمي الذي يعتبر العامل الأساسي في زيادة الاهتمام بالجودة في التربية - بشكل عام- بظهور الإنتاج الآلي واستخدام الحاسب الآلي، والإنتاج النووي، ... بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات على المستوى الكمي والكيفي في كل قطاعات المجتمع.
- الضغوط الاجتماعية الجديدة التي فرضتها ظروف العصر من زيادة وسائل الاتصال كما وكيفا، والانفجار المعرفي، والتفكك الأسري، وعمل المرأة، ...الخ . (٨١)
- التغيرات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من الاهتمام بالسوق العالمي، بإزالة الحواجز الجمركية . في أغلب دول العالم . وسيطرة النظام الاقتصادي الجديد على كافة الاقتصاديات القومية.

- زيادة الرغبة الأكاديمية على المستوى العالمي في تنمية معارف جديدة عن الجودة، واهتمام الباحثين بالجودة على المستويين النظري والتطبيقي.
- التغير في متطلبات سوق العمل، نتيجة الثورة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات والتغيرات الاقتصادية العالمية، وانتشار مهن وتخصصات جديدة لم تكن موجودة من ذي قبل، واندثار مهن أخرى.
- الاتجاه نحو تدويل التعليم، بظهور العديد من برامج التعاون الدولي والمشروعات لتطوير التعليم استجابة لاتجاهات التدويل؛ فضلا عن عقد الاتفاقيات لتبادل المعرفة والاعتماد المتبادل للمؤسسات التعليمية، وبرامجها الأكاديمية.
- التصدي لسلبيات التعليم، ومن أهمها ضعف الإمكانات المادية، والانفصال بين المؤسسات التعليمية ومتطلبات التنمية في المجتمع، وجمود الخطط الدراسية والمقررات وضعف ملاحقتها لمعطيات العصر، وتدني مستوى الخريجين إذا ما قورن بالمستويات العالمية. (٨٢)

مبررات داخلية ، وهي تلك التي تتعلق بالظروف الداخلية للمجتمع المصري وبأوضاع مؤسسات التعليم العالي والجامعي ، فيشيرالواقع في مصر إلى أن التعليم الجامعي يواجه حالة من عدم التوازن بين الثوابت والمتغيرات، فالنظم الإدارية تتسم بالسلبية لعدم ثباتها لفترة مناسبة، وعدم وجود لجان متخصصة تقم بإصدار القوانين وتعديلها، وكذلك فالمناهج وطرق التدريس تتسم بالثبات والقدم، مما يؤدي إلى تخريج كوادر لا تفي بمتطلبات واحتياجات سوق العمل الفعلية، للافتقار إلى المهارات العملية والتطبيقية. (٨٣)

هذا بالإضافة إلى شكلية عملية تقويم الطالب وبعدها عن تلبية حاجاته والجوانب الإبداعية والمهارات العملية التي تؤدي إلى الارتقاء في الأداء بشكل عام. وكذلك ضعف التمويل الجامعي، وضيق وقت أساتذة الجامعات، وكذلك ضعف المتابعة، ومعاناة معظم الكليات من النقص في المعامل والأدوات المكتبية وضعف مشاريع البحوث العلمية، ونقص البعثات العلمية للدول المتقدمة وضعف الرعاية الصحية والاجتماعية للطلبة.

وكذلك فهناك ضعف وعدم اهتمام بتسويق الخدمات الجامعية، مع اختفاء هدف خدمة المجتمع، بالافتقار إلى وجود مراكز خارج الجامعة تهتم بتسويق الخدمات الجامعية، وندرة مراكز الإعلام الجامعية التي تعبر عن مخرجات الجامعة وجودتها، بالإضافة إلى اتكالية الدخل الشهري لأعضاء هيئة التدريس وقلة الخدمات المقدمة له، وتعطيل الإمكانيات المساعدة على مزاولة البحث العلمي ونقصها، وكذلك ضعف الدفع للمشاركة في المؤتمرات الداخلية والخارجية، وعدم وجود برنامج واضح لتشجيع البحث العلمي، وكذا ضعف الميزانية المخصصة له،...الخ. (٨٤)

وفي جانب كبير يؤدي زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، مع الاعتماد بشكل أساسي على الدعم المادي الحكومي المقدم من أنظمة التعليم بالاضافة الى ضعف القدرة المؤسسية والفاعلية الادارية في التخطيط الاستراتيجي والاشراف الفعال على التنفيذ ، الى وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل ، والذى ينعكس في ضعف

مستوى الخريج في التخصصات التطبيقية خاصة التكنولوجية منها ،إضافة إلى الفائض الكبير في الخريجين ببعض التخصصات ، وندرة الخريجين الأكفاء في تخصصات أخرى.

وكل هذه النقاط تمثل سلبيات كثيرة يعاني منها نظام التعليم العالي والجامعي في مصر، وهذا مما ينعكس على جودة إعداد الطالب الجامعي وضعف إمكاناته لتلبية الحاجات المجتمعية الجديدة، وهذا ما يستوجب تطبيق آلية الاعتماد وضمان الجودة.

- **مبررات تتعلق بتطبيق النظام بجامعة المنوفية** :

تعتبر جامعة المنوفية احدى الجامعات الاقليمية التي أخذت على عاتقها تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بها ، وذلك توافقا مع الاتجاه العام نحو الاخذ بصيغ التطوير والتحديث التي تستهدف تجويد الخدمة التعليمية لاعداد منتج تعليمي كيفي يمكن أن يفي باحتياجات سوق العمل من الخريجين الذين يمتلكون المهارات والكفايات والمعارف المتطلبة للابداع والاستقرار المهني ، ومن الأمور المهمة التي تجعل من تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية أمرا ضروريا ولا غنى عنه ، ما يلي(٨٥)

- كثرة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعة في الكليات المختلفة ، مع تعدد الأقسام والتخصصات الملتحق بها ، والتركيز على الكم في مقابل القصور في التركيز على الكيف، وارتفاع نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب، مع قلة نصيب الطلاب من الخدمات التعليمية والرعاية الإرشادية.
- تعدد وامتداد المؤسسات التعليمية والخاضعة لادارة الجامعة بما فيها الكليات والمعاهد مع التشعب في الوظائف والمهام التي تقوم بها .
- الضعف والقصور في المرافق والامكانيات الجامعية (الموارد المادية)، فضلاً عن قلة القيام بالصيانة الوقائية للمرافق وكذلك الصيانة العلاجية ، مما يتطلب اهتماما غير نمطي بزيادة قدرات الجامعة للوفاء بأهدافها .
- الضعف والقصور في بعض جوانب الأداء الجامعي سواء في الادارة أو التدريس نتيجة للافتقار للأسس والمقومات العصرية التي تتطلبها الجودة واتجاهات التطوير بشكل عام .
- ضعف وجود سياسة تعليمية واضحة بالجامعة تصف اتجاهات التطوير الاستراتيجي والذي يتوافق مع اتجاهات المجتمع في التطوير والتحديث .
- ضعف الرقابة على الأداء التدريسي داخل الكليات والمعاهد الجامعية ،وشكوى الطلاب من تدني بعض جوانب الأداء بشكل عام .
- ضعف مستوى بعض البرامج والمقررات الاكاديمية ببعض كليات الجامعة مع شكلية عملية التقويم واتباع الاساليب التقليدية في اجراءاته .
- انفتاح الجامعة على المجتمع المحلي ، وكثرة وتعدد المشروعات التعليمية التي تستهدف الارتقاء بالمجتمع ، مع انخفاض المستوى الفني والاداري لهذه المشروعات ...
- تضخم الهياكل الإدارية وقدم النظم المالية والإدارية والجمود في اعمال قواعد حكومية لا تتناسب وطبيعة الجامعة التعليمية والعملية والبحثية.
- تواضع استخدام التقنية في التعليم؛ فالغالب على الأساتذة العمل بطريقة المحاضرة أكثر مما يعملون باستخدام التكنولوجيا المعاصرة ، ...

ونظرا لوجود هذه المبررات وغيرها يصبح تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية من الأمور الضرورية ، بل والملحة والتي تؤدي في التحليل النهائي الى مساعدة جامعة المنوفية على الوفاء بأهدافها بالاضافة الى مواكبة التطور في التعليم الجامعي والوصول الى العالمية كبعد غائي لكل أنشطة الجودة والاعتماد بشكل عام .

- **٥) أسس نظام الاعتماد في التعليم الجامعي:**

في ضوء استقراء بعض الكتابات والدراسات التي تناولت تطبيق الاعتماد الأكاديمي، فلقد تم التوصل إلى مجموعة من الأسس التي يقوم عليها الاعتماد الأكاديمي في أية مؤسسة جامعية، وهي: (٨٦)

- ضرورة الوعي بمفهوم الاعتماد ومعاييره في التعليم الجامعي لدى جميع المستويات الإدارية والأكاديمية بالجامعة، حتى يسهم الجميع باقتناع في نجاح تطبيق الاعتماد الأكاديمي.
- وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومحددة للجامعة يشارك في صنعها جميع العاملين كل قدر اسهامه بحيث يكون لهذه الرؤية والرسالة والأهداف توجه مستقبلي قصير وطويل المدى.
- توافر القيادة الفعالة التي تتمكن من تنمية مفهوم وثقافة الاعتماد الأكاديمي لدى العاملين بالجامعة وتستطيع تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ العمل بنجاح.
- تصميم البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية واختيار أساليب التدريس في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي.
- التركيز على العمل الجماعي وليس الفردي، وتحقيق الترابط والتعاون بين الكليات والأقسام وبين الجهات الإدارية، والأكاديميين.
- ويتضح مما سبق أن نجاح المؤسسة التعليمية في الحصول على الاعتماد يعتمد بشكل كبير على مراعاتها للأسس والمقومات التي تنبني عليها اجراءات الاعتماد ، في ضوء الوعي بمفهوم النظام ، وأهميته ، ومعاييره وأهدافه ، وما يترتب على هذه القضايا من اجراءات مهمة وفعالة .

- **٦) أنواع الاعتماد :**

من خلال استقراء الكتابات المختلفة حول الاعتماد، نجد أن هناك تعدداً في الآراء حول تقسيم الاعتماد إلى عدة أنواع، وفي التعليم الجامعي، يصنف الاعتماد إلى ثلاثة أنواع هي: (٨٧)

أ) **الاعتماد المؤسسي**: Institutional Accreditation

يمنح هذا النوع من الاعتماد تأهيلاً أولياً أو مبدئياً للمؤسسة التعليمية باعتبارها مؤسسات عاملة متكاملة، بمعنى أن كل جزء من أجزاء المؤسسة يسهم في تحقيق الأهداف العامة لها، وهو خطوة مبدئية وضرورية للتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط والمعايير والمرجعيات والمستويات كالمبنى والتجهيزات والمعامل، وأماكن التدريب، والمكتبة، والمساحات الخضراء، والملاعب بما في ذلك المعايير المرتبطة بالموارد البشرية (أعضاء هيئة التدريس)، والجهاز الإداري، وكذلك الخدمات والأنشطة، وأيضا الخصائص المؤسسية مثل السلطة القانونية والإدارية التي تحكم المؤسسة، ومدى ثبات مصادر التمويل، وعلاقة

المؤسسة بالمجتمع المستفيد من خدماتها، وبذلك يعد الحصول على هذا النوع من الاعتماد اعترافا بأن المؤسسة قد حققت أهدافها بنجاح، وأن برامجها قد خططت ونفذت بدقة، وأنها تمتلك الموارد التي تمكنها من تنفيذ خطط المستقبل، وبذلك يتضمن هذا النوع من الاعتماد اعترافا بالكيان الشامل للمؤسسة.

ب) الاعتماد الأكاديمي أو البرنامجي Academic or Programatic Accreditation

عند التأكد من أن المؤسسة قد استوفت المعايير الخاصة بالاعتماد المؤسسي يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية، وهي الاعتماد الأكاديمي الذي يعد المكمل للاعتماد الكلي للمؤسسة، وهذا الاعتماد يركز على تقييم البرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسة التعليمية، ويمنح هذا النوع من الاعتماد للبرامج الأكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد الأولى (العام)، وذلك بفحص كل ما يتعلق بالبرامج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، ومؤهلاتهم الأكاديمية، وخبراتهم ونشاطاتهم الحقيقة، وعدد الطلاب، وسجلاتهم الأكاديمية، وتوافر مصادر التعليم، أي أن هذا الاعتماد، هو اعتراف بالكفاءة الأكاديمية لبرنامج دراسي تقوم به هيئة علمية متخصصة. (٨٨)

ج) الاعتماد المهني: Professional Accreditation

ويقصد بهاذ النوع من الاعتماد الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فهو يختص بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويتم منح هذا النوع من الاعتماد من قبل مؤسسات أعدت لهذا الغرض، كالنقابات والاتحادات والروابط المهنية الخاصة، بكل مهنة؛ فالسبيل الأمثل للتعرف على حقيقة مستوى الأفراد، هو وجود ترخيص قانوني مبني على أساس فني سليم ليسمح للفرد بمزاولة المهنة التي ينتمي إليها، وهو بذلك يمنع أدعياء المهنة والدخلاء عليها من العمل في مجالها، الأمر الذي يضمن كفاءة العمليات والخدمات التعليمية المقدمة. (٨٩)

٧) معايير نظام الاعتماد الأكاديمي ومجالاته: Accreditation Standards

يتطلب تطبيق آلية الاعتماد على مؤسسات أو برامج، أو الترخيص لمهنة من المهن، أن يكون هناك مجموعة من المعايير التي يتم في ضوئها الحكم على الجودة وهذه المعايير أو المستويات تختلف من مجتمع لآخر، كما أنها تختلف من مؤسسة أو برنامج في مجتمع معين حسب المهام المحددة لها ، والأهداف التي وضعتها المؤسسة أو البرنامج وتسعى إلى تحقيقها. (٩٠)

ولقد أوضحت بعض الدراسات أن معايير الاعتماد يمكن أن تتحدد في التالي: (٩١)

(١) رسالة المؤسسة وأهدافها:

وتعني الغرض الرئيسي من وجود المؤسسة في المجتمع، ومدى إسهامها في خدمته، ويمكن صياغة المعايير المتعلقة بالأهداف وفقا لما يلي:

- هل الأهداف محددة بشكل دقيق وواضح؟
- هل الأهداف معلنة للهيئة التعليمية والطلاب؟
- ما مدى قابلية الأهداف المحددة للتحقيق؟ وهل تتناسب مع الإمكانيات المتوافرة للمؤسسة؟

- ما مدى مناسبة الأهداف لتطلعات المجتمع وحاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل؟

(٢) **إدارة المؤسسة التعليمية**:

وتشكل إدارة المؤسسة حجر الأساس في تفعيل وضبط الأنشطة ومن ثم لابد أن يتوافر فيها شروط ومعايير جيدة تضمن نجاح المؤسسة في أداء مهمتها وفق مايلي:

- هل يتوافر لدى (مدير، عمداء، رؤساء أقسام، إداريو المؤسسة) المؤهلات العلمية والتربوية الكفيلة بتحقيق أهداف المنظمة؟
- هل يتوافر لدي (مدير، عمداء، رؤساء أقسام، إداريو المؤسسة) الخصائص الشخصية كالحماس، والدقة والتنظيم، والحرص على المؤسسة بجميع عناصرها المادية والبشرية التي تضمن نجاح المؤسسة؟
- هل يتحقق من خلال التنظيم والإدارة العلاقة المطلوبة بين أقسام ووحدات ومجالس المؤسسة التعليمية وغيرها من الوحدات والمجالس التي تشملها الجامعة؟
- هل هناك لوائح وأنظمة كافية تحدد الصلاحيات والمسئوليات؟ وهل هي مرنة للتوافق مع المتغيرات والمستجدات الحياتية؟
- هل الإدارة فعالة، أي يتحقق من خلالها الانسجام والتكامل بين أفرادها ورضاهم عن العمل، التقليل من ضغوط العمل، توفير الحوافز، توزيع العمل وفقا للوظائف والخبرات؟

(٣) **المنشآت**:

وتتمثل معايير الاعتماد المتعلقة بالمنشآت فيما يلي:

- هل يتوافر للمنشأة بنية تحتية متكاملة من حيث عدد القاعات، المعامل، المكتبة، المكاتب الإدارية، الخدمات المساندة؟
- هل تتوافر في المؤسسة المقاييس المساحية المتعارف عليها من حيث عدد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس، والإداريين؟
- هل تصميم المنشأة من المرونة بحيث يمكن إدخال التعديلات والإضافات المطلوبة كلما لزم الأمر؟
- هل تصميم المنشأة مصمم على أساس أن يكون حرم جامعي وتتوفر فيه الشروط الصحية المتعارف عليها؟

(٤) **البرنامج**:

- هل البرنامج له فلسفة واضحة تعكس أهدافه وطموحاته؟
- هل طريقة التدريس في البرنامج نظرية أم عملية، أم كلاهما أم تتبع أسلوب المناقشة؟
- هل محتوى البرنامج مناسب لأهدافه؟
- هل يتوافر للبرنامج احتياجاته التي تضمن كفاءته واستمراريته سواء من حيث الكفاءات البشرية والمعامل؟

(٥) **مصادر التمويل**:

- هل الهيئة التعليمية تتميز بالكفاءات الجيدة ذات المؤهلات العالية؟
- هل الهيئة التعليمية ممثلة لكافة التخصصات والحقول؟
- هل الهيئة التعليمية تتسم بالخصائص الشخصية وأخلاقيات المهن التي تمكنها من أداء وظيفتها باقتدار وفعالية؟

- هل لدى أعضاء الهيئة التعليمية اتجاهات نحو المهنة والتزام وشعور بالمسئولية؟
- هل العبء التدريسي لأعضاء الهيئة التعليمية مناسباً بالقدر الذي يتيح لهم ممارسة الأنشطة التربوية المصاحبة؟

(٧) **شروط القبول**:
- هل تتم عملية قبول الطلاب وفق إمكانات المؤسسة التعليمية المادية والبشرية والتي تتضمن مستوى رفيع من المعرفة التخصصية لدى الطلاب؟
- هل هناك سياسة قبول واضحة ومعلنة تسير عليها المؤسسة؟
- هل تتضمن شروط القبول بجانب المستوى التحصيلي القدرات العقلية،والانفعالية وتكامل الشخصية والميول والاتجاهات؟
- هل تراعي سياسة القبول عملية التحويلات والمعادلات بين المؤسسات؟

(٨) **نظام التقويم والاختبارات**:
- هل يتوافر للمنظمة نظام تقويم شامل معلوم للجميع؟
- هل تتنوع أساليب التقويم للجوانب المعرفية والأدائية والمهارية؟
- هل تكشف أساليب التقويم المختلفة عن درجة تحقق أهداف البرنامج فضلاً عن بيان ايجابياته وسلبياته؟

(٩) **الخدمات الطلابية**:
- هل توفر المؤسسة البيئة اللازمة لمساعدة التطور الفكري والشخصي للطلبة؟
- هل توفر المؤسسة الخدمات الضرورية للطلبة بما يتفق وأهدافها وغاياتها المعلنة؟
- هل تقوم المؤسسة بإجراء الدراسات اللازمة لمعرفة احتياجات الطلبة وخصائصهم ومشاكلهم لمساعدتهم على الانجاز الاكاديمي؟

(١٠) **الانفتاح أمام الجمهور**:
- هل تقدم المؤسسة المعلومات الكاملة والدقيقة والواضحة للجمهور المعني وكذلك الطلبة؟
- هل تصدر الجامعة دليلاً شاملاً تقدم فيه نفسها بطريقة واضحة ومتكاملة؟
- هل تصدر المؤسسة منشورات ملائمة توضح فيها الجوانب الأكاديمية والإدارية المختلفة التي يمكن أن تهم الطلبة مثل سياسة القبول والتسجيل، والانسحاب، والتحويل ...الخ؟
- هل تجرى المؤسسة تقييما لمنشوراتها وبشكل يبقيها مواكبة للتغيرات الجارية في المؤسسة؟

(١١) **النزاهة**:
- هل تمثل المؤسسة في تعاملها مع الطلبة والأفراد والمؤسسات نموذجاً أخلاقيا يحتذي به؟
- هل تتصف تعاملات المؤسسة مع المؤسسات الخارجية بالصدق والوضوح والعدالة؟
- هل تكرس المؤسسة نفسها للمتابعة الحرة للمعرفة ونشرها والتعريف بها؟
- هل تطبق المؤسسة روح ومضمون القانون؟
- هل تتصف المؤسسة بالنزاهة والأمانة الإدارية؟

- هل تتعامل المؤسسة بنزاهة وأمانة مع جهة الاعتماد؟
- هل تجرى المؤسسة تقييما دوريا لسياساتها؟

وتعتمد عملية التقويم والاعتماد للمؤسسات التعليمية في مصر ، في ضوء ماأقرته الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(٩٢) ، على محورين أساسيين هما : القدرة المؤسسية Institutional Context ، والفاعلية التعليمية Educational Effectiveness، وتعني القدرة المؤسسية ما تمتاز به المؤسسة من خصائص وما يتوافر بها من امكانات وموارد ، ونظم ادارية وعلاقة بالمجتمع والبيئة المحلية وأخلاقيات ومصداقية ، ..، وتعني الفاعلية التعليمية قدرة المؤسسة على تفعيل رؤيتها وتحقيق أهدافها من خلال جودة البرامج والاهتمام بالطلاب والمقررات الدراسية وأعضاء هيئة التدريس، وعمليات التقويم والبحث العلمي والدراسات العليا ، والتحسين المستمر ، ...

ويقع تحت المحورين السابقين مجموعة من المعايير والمؤشرات الخاصة بها حددتها الهيئة ، وهي ما يلي: (٩٣)

المحور الأول : القدرة المؤسسية ويتضمن ثمانية معايير ، هي معيار التخطيط الاستراتيجي ومؤشراته (الخطة الاستراتيجية للمؤسسة . الوضع التنافسي للمؤسسة) ، ومعيار الهيكل التنظيمي ، ومؤشراته (الهيكل التنظيمي والادارات الداعمة) ، ومعيار القيادة والحوكمة ، ومؤشراته (اختيار القيادات الأكاديمية نمط القيادة وممارسات المجالس الرسمية . تنمية المهارات الادارية –نظم المعلومات والتوثيق . دور القيادات في تنمية التمويل الذاتي) ، ومعيار المصداقية والاخلاقيات ، ومؤشراته (حقوق الملكية الفكرية والنشر . الممارسات العادلة والالتزام باخلاقيات المهنة . االخلاقيات المهنية)، ومعيار الجهاز الاداري ومؤشراته (تنمية القيادات وتقييم الاداء . الرضا الوظيفي) ، ومعيار الموارد ومؤشراته (كفاية الموارد المالية والمادية . التسهيلات المادية) ، ومعيار المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة ، ومؤشراته (خطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة. تفاعل المؤسسة مع المجتمع) ، وأخيرا المعيار الثامن ، ومؤشراته (تقويم أداء المؤسسة . دعم القيادات الأكاديمية لوحدة ضمان الجودة) .

المحور الثاني : الفاعلية التعليمية ، ويتضمن ثمانية معايير ، هي معيار الطلاب والخريجين ، ومؤشراته (سياسات قبول وتحويل وتوزيع الطلاب. الدعم الطلابي. الأنشطة الطلابية. الخريجون)، ومعيار المعايير الأكاديمية ومؤشراته (المعايير الأكاديمية القومية المرجعية ، أو أي معايير أخرى معتمدة من الهيئة . توافق البرامج التعليمية مع المعايير الأكاديمية) ، ومعيار البرامج التعليمية ومؤشراته (البرامج التعليمية واحتياجات المجتمع والتنمية . تصميم وتطوير البرامج التعليمية . مؤشرات فاعلية البرامج التعليمية) ومعيار التعلم والتعليم والتسهيلات المادية الداعمة ،ومؤشراته (استراتيجية التعليم والتعلم السياسات المتبعة في التعامل مع مشكلات التعليم . برامج التدريب الميداني تقويم الطلاب الامكانيات المتاحة للتعليم والتعلم . رضاء الطلاب) ، ومعيار أعضاء هيئة التدريس ، ومؤشراته (كفاية أعضاء هيئة اتدريسوالهيئة المعاونة. تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس /الهيئة المعاونة . تقييم أداء / رضاء اعضاء هيئة التدريس – الرضا الوظيفي) ، ومعيار البحث العلمي والأنشطة العلمية ،ومؤشراته (خطة البحث العلمي – كفاءة العملية البحثية – تمويل البحث العلمي – أنشطة علمية أخرى) ، ومعيار الدراسات العليا ، ومؤشراته (الدرجات

الممنوحة – العملية التعليمية في الدراسات العليا – طلاب الدراسات العليا) وأخيرا المعيار الثامن التقويم المستمر للفاعلية التعليمية ، ومؤشراته (شمولية واستمرارية التقويم –المساءلة والمحاسبية) .

- ٨) **مراحل وخطوات نظام الاعتماد** :

يتم اعتماد المؤسسات التعليمية ومن بينها مؤسسات التعليم العالي والجامعي وفق عدة مراحل وخطوات، يمكن عرضها كما يلي: (٩٤)

- وضع الأسس والمعايير المبدئية: وفيها تقوم مؤسسات الاعتماد بمراجعة الأسس والمعايير العالمية، وفي ضوء ذلك يتم تحديد مجموعة من هذه المعايير التي يتم الاستناد إليها للحكم على جودة المؤسسة التعليمية.
- إجراء الدراسة الذاتية (التقييم الذاتي الداخلي): وفيه تقوم المؤسسة بمراجعة أدائها في ضوء الأسس والمعايير(الاسترشادية) التي تم تحديدها وذلك بإعداد دراسة عن أوضاعها الحالية، بشكل متكامل بحيث تشمل كل قطاعات المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها ؛ فهي تتضمن رسالة المؤسسة والبرامج، وأوجه النشاط الأكاديمية، وهيئة التدريب والعاملين والوحدات المساعدة كالمكتبات وغيرها، كما تحتوي التصور المستقبلي والتخطيط لأهم التصورات التي سوف تقوم بها المؤسسة، وتقوم المؤسسة بتقديم هذه الدراسة في هيئة تقرير مكتوب يقدم للجهات المسئولة عن الاعتماد.
- إجراء التقييم الخارجي (التقويم في موقع العمل): حيث تختار هيئة الاعتماد فريقا لزيارة المؤسسة أو البرنامج ليحدد مباشرة ما إذا كان طالب الاعتماد يفي بالمستويات التي وضعت له، وللتأكد من مصداقية الدراسة المقدمة وإجراء المقابلات الميدانية مع الأساتذة، والإداريين والطلاب والخرجين والاطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع الحالية يهدف تقويم مستوى المؤسسة التعليمية وإعداد اللجنة تقريرها الذي ترفعه إلى الجهة المسئولة عن منح الاعتماد.
- اتخاذ القرار النهائي: وفيه تقوم الجهة المسئولة عن الاعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات المقدمة من لجنة التقييم الذاتي بالمؤسسة التعليمية ومن لجنة التقييم الخارجي، ومن خلال معرفة مدى التزام المؤسسة بالأسس والمعايير المطلوبة، تقوم اللجنة باتخاذ القرار النهائي، وقد يشتمل القرار على منح الاعتماد دون أية شروط،وعادة يكون المنح لمدة زمنية تتراوح ما بين (١٠-٢) سنوات وذلك حسب وضع المؤسسة التعليمية، وتاريخ تأسيسها، وقد تكون الموافقة على المنح وفق شروط تتضمن التعديل، وقد تقرر اللجنة رفض الاعتماد، ويحق للمؤسسة الاعتراض على القرار الصادر بحقها خلال شهرين من صدوره، ويتم تشكيل لجنة للنظر في ذلك.
- النشر: في حالة الرضا عن أن طالب الاعتماد يعني بالمستويات المطلوبة تمنح هيئة الاعتماد للمؤسسة أو البرنامج اعتماد، ويتم نشرها رسميا مع المؤسسات أو البرامج الأخرى التي تم اعتمادها.
- المراقبة: تراقب هيئة الاعتماد كل مؤسسة أو برنامج تم اعتماده خلال الفترة التي تمنح فيها الاعتماد للتحقق من أنها مستمرة في الوفاء بالمستويات التي وضعتها هيئة الاعتماد.
- إعادة التقييم: وفيها تتم عملية التقويم بصفة دورية مرة كل خمس مرات ـ في الغالب ـ حيث تقوم الجهة المسئولة عن الاعتماد بإعطاء المؤسسة التعليمية مهلة للإصلاح ثم تعاود عملية التقييم، وفي كل مرة يتم إعداد دراسة ذاتية (تقييم داخلي)، كما تخضع المؤسسة للزيارات الميدانية من قبل

لجنة التقييم الخارجي، وتستمر هذه العملية حتى تصل المؤسسة إلى مستوى الاعتماد المطلوب، وذلك بعد التأكد من تنفيذ المؤسسة لكل ما أوصت به اللجان المختلفة.

ونظراً لكون غالبية مؤسسات التعليم العالي العربية تنشأ بقرار سياسي فيكون الاعتماد في هذه الحالة بهدف الوقوف على ايجابيات وسلبيات هذه المؤسسات وتبصيرها بذلك، بالإضافة إلى زيادة ثقة أبناء المجتمع ببرنامج دون آخر، كما أن من بين الأهداف إثارة التنافس بين المؤسسات، وكذلك تحسين العملية التعليمية بشكل عام، وفي ضوء ذلك تكون خطوات الاعتماد على النحو التالي: (٩٥)

- تحديد المؤسسات أو البرامج التي سيجرى لها الاعتماد الأكاديمي سواء تم بمبادرة من المؤسسات نفسها، أو يكون الاختيار وقع على هذه المؤسسات من قبل هيئة الاعتماد الأكاديمي.
- جمع معلومات أولية عن المؤسسة التي ستكون محل الاعتماد، والاطلاع على هذه المعلومات وتحليلها، وذلك باستخدام نماذج تقوم المؤسسة بتعبئتها.
- الطلب من المؤسسة نفسها إجراء تقييم ذاتي وموافاة هيئة ولجان الاعتماد بنتائج التقييم.
- الاطلاع على نتائج التقييم وإجراءاته وتحليلها والخروج باستنتاجات حولها.
- الزيارة الأولية للمؤسسة، أو الجامعة من قبل لجان الاعتماد وجمع معلومات اللجان المتخصصة.
- الزيارة الأساسية للمؤسسة والاطلاع على الوثائق وحضور المحاضرات ومقابلة الإداريين والأساتذة والطلاب ومعاينة كل الأنشطة والفعاليات التي تكشف عن الواقع الحقيقي للمؤسسة، ويجب هنا أن تتوافر لهذه الزيارة المدة المناسبة (أسبوع . أسبوعين مثلا) لاستكمال كل النقاط التي أغلقت، أو لم تعالج في البيانات الواردة.
- كتابة التقرير حول المؤسسة بناءً على المعلومات والبيانات والملاحظات المتوافرة لدى هيئات أو لجان الاعتماد الأكاديمي.
- مناقشة التقرير من قبل أعضاء لجان الاعتماد الأكاديمي، وبمشاركة اللجان المتخصصة.
- تزويد المؤسسة أو الجامعة بالتقرير ومناقشته مع منسوبي الجامعة لمعرفة وجهة نظرهم فيما ورد فيه من ملاحظات، وإبداء آرائهم فيما ورد من مقترحات ومرئيات بشأن النقاط الواردة في التقرير وأسباب ذلك، ويعاد ذلك إلى لجان الاعتماد الأكاديمي (الفريق المركزي) لدراسة دور الجامعات ومعارضتها لبعض المقترحات تمهيدا للتصويب، أو التعديل، أو التنفيذ. (٩٦)
- متابعة لجان التقويم أو الاعتماد للمؤسسة أو الجامعة لمعرفة مدى ما تحقق من تعديلات وتحسينات تتفق مع ملاحظات وقرارات لجان الاعتماد الأكاديمي.

وفي ضوء ما سبق، فإن حصول أي مؤسسة تعليمية على الاعتماد يمر بعدة مراحل، ويتم وفق إجراءات محددة تبدأ بوضع مجموعة من المعايير التي يتم الاستناد إليها للحكم على جودة المؤسسة، وكذلك الإجراءات المرتبطة بالتقييم

الداخلي والخارجي، ثم اتخاذ قرار يمنح الاعتماد للمؤسسة وفق التقارير المقدمة من اللجان المختلفة، كما يتضح كذلك أن هذه المعايير توضع بمعرفة لجان متخصصة في مجال الاعتماد، وهي تتناول كافة مجالات منظومة المؤسسة التعليمية من حيث أهدافها ورسالتها، وعمليات التخطيط والتقويم بها، والإدارة والتنظيم.

- **٩) مشكلات تطبيق الاعتماد الأكاديمي، وأهم متطلباته بالتعليم العالي المصري :**

في ضوء استقراء واقع تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري، وفي ضوء ما أسفرت عنه بعض الدراسات في هذا الإطار، فإنه يمكن تحديد بعض المشكلات التي تواجه تطبيق آلية الاعتماد وضمان الجودة وأهم متطلباته فيما يلي:

- **أولاً: مشكلات تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري :** (٩٧)

- أن الطالب المصري لا يملك حق اختيار المؤسسة، أو البرنامج الذي يرغب في الالتحاق به، لأن التحاقه بالمؤسسة التعليمية يتم حسب التوزيع الجغرافي له فما موقف الطالب، إذا لم تتقدم المؤسسة بطلب اعتماد؟ أو حدث ولم تحصل عليه، فماذا يفعل الطالب؟ وما موقف أصحاب العمل من هذا الخريج؟!
- اعتماد القبول بالجامعات والمعاهد العليا –بشكل شبه كامل- على مؤشر وحيد هو مجموع الدرجات في الثانوية العامة (أو ما يعادلها) دون اعتبار القدرات والرغبات الخاصة بالطلاب بشكل أكثر عمقا وواقعية.
- لا يوجد اتفاق نهائي على دقة كثير من معايير الاعتماد الأكاديمي والمهني.
- العلاقة المشتركة بين متطلبات تحقيق الاعتماد والنجاح المهني في المستقبل ليست واضحة.
- الآراء المتغايرة للخبراء المشاركين في عمليات الاعتماد الأكاديمي تجعل هذه العمليات أحيانا غير موضوعية.
- الأخذ بآلية الاعتماد يستلزم نفقات كثيرة ليس فقط لعملية الاعتماد ذاتها، وإنما لاستيفاء المعايير المطلوبة، وحتى إذا ما استطاعت المؤسسات التعليمية أن تفي بذلك فسوف يكون على حساب أولويات أخرى، وأهم للمؤسسات التعليمية.
- إن تطبيق الاعتماد قد يشوبه عدم الحيادية في عمليات التقييم لبعض المؤسسات التعليمية بسبب صراع الاهتمامات وغياب المجتمعات الأكاديمية التي يمكن الاعتماد عليها في التقييم الخارجي الموضوعي، الأمر الذي يتطلب وجود آلية للتغلب على ذلك.
- بعض هيئات الاعتماد الأكاديمي والمهني قد تتعرض داخلياً أو خارجياً لبعض الضغوط.
- عدم وجود فلسفة عامة وإستراتيجية مستقبلية محددة لمنظومة التعليم العالي.
- غياب نظم ومعايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي ضماناً للجودة الشاملة ووصولا لاعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- عدم وجود نظم متطورة لإعداد أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم بما يكفي تنمية قدراتهم.
- محدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة، وقلة توافر فرص أو وجود موارد تمويلية إضافية.

- انخفاض دخل هيئة التدريس مما يدفعهم إلى البحث عن عمل خارجي لتحسين ظروفهم المعيشية بما يؤثر على قدراتهم في التدريس، وعدم توافر الوقت لديهم للاطلاع على أحدث المعلومات الخاصة بالتدريس، الأمر الذي يعوق تطبيق آلية الاعتماد وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية.
- مقاومة التغيير وضعف الإتصال.
- قصور فهم نظام الاعتماد وضمان الجودة، وعدم الرغبة من الإداريين في تطبيقه.
- التعقيدات الإدارية في المؤسسات التعليمية تمثل عبءً كبيراً أمام تطبيق آلية الاعتماد، داخل هذه المؤسسات.
- غياب آليات متطورة لمراجعة البرامج والمقررات والمناهج وتقييمها والافتقار إلى المعايير الموضوعية التي تتسق مع التطور السريع وروح العصر.
- نمطية أعمال الامتحانات والاختبارات وتخلف صور الامتحانات وجمود صيغ تقييم الطلاب.
- عدم الأخذ في الاعتبار تقييم الطالب لذاته، عند اعتماد المؤسسات والبرامج وكذلك أعضاء هيئة التدريس، واقتصار اعتماد المؤسسات على المدخلات فقط دون التركيز على المخرجات.
- تراجع دور القيم الجامعية وأخلاقيات وآداب المهنة من حيث تأثيرها على أداء أعضاء هية التدريس بوجه خاص.
- تزايد أعداد الطلاب، وتضخم حجم الكليات الجامعية والمعاهد العليا.
- عدم توافر خصائص مخرجات منظومة التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة.
- انخفاض فرص الابتعاث والانفتاح على الخارج لتكوين هيئات تدريس وتنمية قدرات أعضائها بشكل عصري، وفعال ومتميز.
- تضخم الهياكل الإدارية وقدم النظم المالية والإدارية والجمود في اعمال قواعد حكومية لا تتناسب وطبيعة المؤسسات التعليمية والعملية والبحثية.
- الافتقار إلى المعلومات الدقيقة والشاملة لمختلف جوانب التعليم العالي.
- تواضع استخدام التقنية في التعليم؛ فهناك اعتقاد شائع بأن معظم الأساتذة يعملون بطريقة المحاضرة أكثر مما يعملون باستخدام التكنولوجيا المعاصرة.
- قصور المرافق والتجهيزات فضلاً عن قلة قيام مؤسسات التعليم العالي بالصيانة الوقائية لمرافقه وكذلك الصيانة العلاجية.
- قبول أعداد كبيرة من طلاب التعليم الثانوي والتركيز على الكم في مقابل القصور في التركيز على الكيف، وارتفاع نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب، مع قلة نصيب الطلاب من الخدمات التعليمية والرعاية الإرشادية.
- عدم تنويع أساليب التدريس في التعليم العالي؛ ومواكبة التطور والتغير في هذا الإطار.
- قصور الارتباط بين البحث العلمي، وقضايا المجتمع، والافتقار إلى وجود إستراتيجية مستقبلة واضحة لتطوير البحث العلمي، وتوثيق صلته بقضايا المجتمع التنموية.

وبشكل عام يمكن ارجاع المشكلات التي تواجه تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي والجامعي ، الى أن نظام الجودة والاعتماد مازال في مرحلة النشأة والتجريب ، وتحقيقه يتطلب مزيدا من الدعم الحكومي والأهلي مع ضرورة التركيز على الكيف دون الكم في المخرجات الجامعية ، وكذلك

فهناك ضعف عام في الامكانيات المتوافرة بالكليات والمؤسسات للوفاء بالاطار التقليدي قياسا على أعداد الطلاب الملتحقين بالمؤسسات ، وهو ما لا يرضى هيئات الاعتماد في العالم ، مع قصور القوانين والتشريعات االتي تحكم العمل الجامعي ، بحيث لا تعطي القيادات الجامعية سلطات ، أو صلاحيات حقيقية تمكنهم من احداث التغييرات المطلوبة للجودة والاعتماد ، بالاضافة الى اللامبالاه والضعف والتسيب في معظم أجهزة الدولة وضعف نظام المحاسبية . هذا مع الاستعجال غير المبرر في اصدار القانون ، وعدم اتاحة الوقت الكافي للجامعات قبل تطبيقه حتى تصل الى مستوى من الاصلاح في أوضاعها (٩٨) .

- **ثانياً : متطلبات نجاح تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي والجامعي في مصر:**

- تحديد المرجعيات (المعايير القياسية) التي يجب توافرها في المؤسسة التعليمية، وهذا يتطلب خبرات متخصصة وكفاءة عالية في مجموعات عمل متحركة، تتشكل لتحديد المرجعيات المناسبة للبيئة، ورؤى واعية بالمشاهدة العالمية والإقليمية،وينبغي أن تتسم بالمرونة الواجبة للاستجابة للتغيراتالتي تطرأ عالميا. (٩٩)
- ضرورة مناسبة آلية اعتماد جودة المؤسسة أو البرامج لظروف المجتمع المصري، ولا يكون مجرد نسخة مكررة من نظام الاعتماد الذي يطبق في دولة متقدمة تختلف عنا في إمكانياتها وظروفها ؛ أي يجب مراعاة الواقع وظروف المؤسسة التعليمية.
- تهيئة المناخ المناسب لتفعيل ثقافة اعتماد جودة المؤسسات أو البرامج وضرورة توفر أشخاص مدربين ولديهم الدوافع كذلك، خاصة أعضاء هيئة التدريس؛ هذا فضلا عن وجود بيئة إدارية وفنية داعمة لعملية الاعتماد كالتشريعات، والتجهيزات، والمقررات الدراسية...الخ. (١٠٠)
- أن تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الذي تعمل فيه، أي أن يكون هناك أهداف مناسبة للاعتماد الأكاديمي.
- أن يكون للمؤسسة التعليمية مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة، ويكون من بين أعضائه ممثلون للمصالح العامة من قادة المؤسسة التعليمية.
- أن تحدد سياسة القبول بما يتلاءم والأهداف المعلنة وحسب كل تخصص ومستوى الشهادات التي تمنحها للطلبة.
- أن تكون مناهج وأساليب التقويم المستخدمة في الاعتماد الأكاديمي عصرية
- يجب أن تتوافر الإمكانيات التي تؤكد أن أهداف الاعتماد الأكاديمي يمكن أن تتحقق.
- ضرورة توافر بعض الشروط لتطبيق الاعتماد منها وجود هيئة تدريس أكفاء من الناحية البحثية والتدريس، هذا فضلا عن توافر مستوى معيشي مرضي بحيث لا يحتاجون للعمل في وظيفة أخرى.
- ضرورة توافر معايير أو مستويات للجودة مناسبة للمؤسسات التعليمية بمجتمعنا ويمكن قياسها، هذا فضلا عن الحيادية في عملية التقويم من قبل هيئة موضوعية لا تخضع لضغوط عند الحكم على جودة المؤسسات أو البرامج، أو الترخيص لمزاولة مهنة التعليم. (١٠١)

- يجب أن تكون معايير التقويم معروفة وموافق عليها من قبل المعنيين بالاعتماد.
- يجب أن يتوافر للمؤسسة عدد كاف من الكادر التدريسي من ذوي الخبرة.
- يجب أن يتضمن الاعتماد الأكاديمي الحصول على تغذية راجعة حول مجريات التقويم.
- يجب أن يتم طباعة ونشر نتائج التقويم للاعتماد الأكاديمي.
- يجب أن تغطى عملية التقويم في الاعتماد الأكاديمي كل الأفراد المرتبطين بالمؤسسة، أو البرامج بما فيهم الطلبة.
- توافر مصادر لتقديم الخدمات الفيزيقية والالكترونية والإدارية المساعدة مثل (المكتبات المجهزة والمحتوية على أحدث المراجع والمجلات والدوريات العلمية).
- ضرورة توافر الدعم الإداري الفعال ونظم معلومات وبيانات يمكن الاعتماد عليها في حساب مؤشرات الأداء، وكذلك توفر درجة كافية من الحرية الأكاديمية للباحثين.
- ضرورة توافر تجهيزات خاصة مثل وجود أجهزة في حجرات الدراسة ومختبرات الحاسب، ومعدلات معقولة بالنسبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس للطلاب، وأنواع معينة من أساليب التقويم مثل ملف الطالب،وغير ذلك.
- أن يتوافر للمؤسسة برنامج للبحث العلمي ووسائل دعمه بحيث تلم بكل وظائف الجامعة؛ بالإضافة لتقديم برنامج لخدمة المجتمع المحلي.
- يجب أن يتضمن قرار الاعتماد الأكاديمي رأيا واضحا إما بالإيجاب أو بالاشتراط، أو بالرفض.
- أن يكون لدى العاملين بمؤسسات التعليم العالي شعوراً بالحاجة إلى تطبيق الاعتماد.
- استقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- المرونة في تطبيق الاعتماد الأكاديمي.
- توفير الوقت اللازم لإجراء، الإصلاحات والتدريب.
- تزويد القيادات بالمعرفة والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم أكثر التزاماً ومساندة للتطبيق.
- إصدار التشريعات التي تساند وتؤيد تطبيق الاعتماد الأكاديمي.
- أن يتم اتخاذ إجراءات عملية لإعداد بعض الكفاءات البشرية في مجال الاعتماد الأكاديمي، عبر دورات تدريبية في الدول المتقدمة.
- وجود إطار قومي للعمل يكون متفقا عليه من قبل أفراد المجتمع وخاصة أصحاب المصلحة.
- أن يكون لدى العاملين رؤية واضحة عن الاعتماد الأكاديمي.
- تكوين قاعدة بيانات دقيقة وشاملة لمختلف جوانب التعليم العالي.
- أن تعلن المؤسسة وتنشر نظامها الداخلي وتحدد فيه "المصاريف الدراسية متطلبات القبول، والسياسات الداخلية، وتعليمات منح الشهادة " وكل مايتعلق بالأمور التي تهم الطلبة خلال الفترة الدراسية.

ويتضح مما سبق أن الاعتماد وضمان الجودة كنظام تحيطه مجموعة من المشكلات التي تسبب له اعاقة كبيرة في سبيل تحقيق المستهدف منه ،وكذلك فهناك متطلبات عديدة يجب الوفاء بها ، حتى نضمن النجاح في الاجراءات والأنشطة المنوطة به.

- **إجراءات الجانب الميداني** :
- **بناء أداة الدراسة** :

- في ضوء الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة ، والأدب الادارى المرتبط بنظام الاعتماد وضمان الجودة بشكل عام ، والمرتبط بالتعليم العالي والجامعي بشكل خاص ، فلقد أمكن التوصل إلى صياغة مبدئية ، لبعض العبارات التي تصف آراء أعضاء هيئة التدريس حول تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في جامعة المنوفية والتي تندرج تحت أبعاد هي (اتخاذ قرار تطبيق النظام التخطيط للنظام – تنفيذ النظام – تقويم النظام – مصادر التمويل) .
- تم العرض المبدئي لهذه العبارات على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية للنظر فيها، وإبداء آرائهم حولها ، ولقد تم إضافة بعض العبارات والتي تصف آراء أعضاء هيئة التدريس ، في ضوء ما يرونه .
- تم عرض العبارات على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ممن لهم خبرة في مجال الجودة والاعتماد لتحكيم الأداة ، وإبداء الآراء حول مدى مناسبة العبارات للمجال الذي تندرج تحته ، بالإضافة إلى ما يرون تعديله أو حذفه أو إضافته .
- تم التوصل الى صياغة نهائية لأداة الدراسة فى ضوء اجماع مجموعة الخبراء في مجال الجودة والاعتماد ، على العبارات المتضمنة فيها بنسبة ٩٨ ٪ ، وتم استبعاد العبارات التي لم تحظ بهذا الاجماع ، وفي ضوء ما تمت اضافته من عبارات أخرى .

- **وصف أداة الدراسة** :

تكونت أداة الدراسة من محورين أحدهما تضمن البيانات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس ، مثل (الاسم والجنس والتخصص ، ونوع الكلية ، والإعداد والرتبة الأكاديمية ، والوضع الادارى ، والخبرة في مجال العمل الجامعي) . وتضمن المحور الثاني عبارات تصف آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة ، فى خمسة أبعاد وهي اتخاذ قرار التطبيق ومثلته العبارات من (٥.١)، والتخطيط للنظام ، ومثلته العبارات من (١٤.٦) ، وتنفيذ النظام ، ومثلته العبارات من (٢٤.١٥) ، وتقويم النظام ، ومثلته العبارات من (٣٠.٢٥) ، ومصادر التمويل ، ومثلته العبارات من (٣٦.٣١) .

- **تطبيق أداة الدراسة** :

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية والبالغ عددها ٢١٢ عضو هيئة تدريس ، وذلك في العام الجامعي (٢٠١٠/٢٠١١) . ولقد تم استعادة ٢٠٧ استمارة ، تم استبعاد ثلاثة منها لعدم إكمال أعضاء هيئة التدريس الاستجابة عليها ، ليصبح عدد الاستمارات الصالحة (٢٠٤) استبانة .

جدول رقم (١) يوضح أعداد الاستمارات الموزعة على مفردات الدراسة ونسبة الاستجابة

مفردة الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل الاحصائى	نسبة الاستجابة (%)
أعضاء هيئة التدريس	٢١٢	٢٠٤	٩٦,٢

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة** :

تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss ، وتم إيجاد ما يلي

- المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة للاستبيان ككل ، وللأبعاد المختلفة التي تكون منها .
- المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبيان .

- **نتائج الدراسة ومناقشتها** :

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية حول تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بها ، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق استبانه على عينة ممثلة لمجتمع أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية في العام الجامعي (٢٠١٠/٢٠١١) ، ومن خلال تحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس باحتساب المتوسط الحسابي ، والاعتماد في تحديد مستوى الموافقة على البيانات الموجودة بالجدول التالي رقم (٢) ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

جدول رقم (٢) يوضح درجات المتوسطات ومستويات الموافقة التي تقابلها :

المتوسط	مستوى الموافقة
من ١ إلى ١,٧٩	غير موافق بشدة
من ١,٨٠ إلى ٢,٥٩	غير موافق
من ٢,٦٠ إلى ٣,٣٩	محايد
من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩	موافق
من ٤,٢٠ إلى ٥	موافق بشدة

أولا : فيما يتعلق بالنتائج العامة المتعلقة باستجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس ، سواء على مستوى أبعاد الاستبانة ، أو الاستبانة ككل :

جدول رقم (٣) يوضح المتوسطات الحسابية ، ومستويات الموافقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على مستوى أبعاد الاستبانة ، والاستبانة ككل

أبعاد الاستبانة	المتوسط الحسابي	المستوى
اتخاذ قرار التطبيق	٤. ٠٨	موافق
التخطيط لتنفيذ النظام	٢. ٤٨	غير موافق
تنفيذ النظام	2 .٨٤	محايد
إجراءات التقويم	٣. ٠٣	محايد
مصادر التمويل	٢. ٧٩	محايد
الاستبانة ككل	٣. ٠٤	محايد

يتضح من النتائج المعروضة بالجدول السابق رقم (٣) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بشكل عام تقع في فئة(محايد)، كما يبدو من متوسط الاستجابة على محاور وعبارات الاستبيان ككل ، حيث بلغ هذا المتوسط (٣.٠٤) . وجاءت النتائج الخاصة بكل محور على حدة مؤكدة لهذه النتيجة ، باستثناء محور (اتخاذ قرار التطبيق) الذى وقع متوسط الاستجابة عليه فى فئة (موافق) ، حيث بلغ المتوسط (٠٨ .٤) ، وقد يرجع ذلك في جزء كبير منه لطبيعة صياغة العبارات المتضمنة في هذا البعد . وكذلك باستثناء محور (التخطيط لتنفيذ النظام) ، حيث وقع متوسط الاستجابة عليه فى فئة (غير موافق) ، وكان المتوسط (٤٨ .٢) ، وهذه الاستجابة تقترب من فئة محايد ، بما يتوافق مع النتيجة العامة .

ويمكن عرض النتائج الخاصة باستجابات أفراد عينة الدراسة ، على العبارات المتضمنة فى كل بعد من أبعاد الاستبانة ، وتفسيرها ، كما يلي :

- **ثانيا : فيما يتعلق بالنتائج الخاصة باستجابات أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في كل بعد من أبعاد الاستبانة :**
- **النتائج المتعلقة بالعبارات المتضمنة في بعد اتخاذ قرار تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة :**

جدول رقم (٤) يوضح التكرارات والمتوسطات الحسابية ومستوى الموافقة لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد اتخاذ قرار تطبيق النظام :

م	اتخاذ قرار التطبيق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط من ٥	المستوى
1	اتخاذ قرار تطبيق الاعتماد على الجامعات لم تسبقه دراسة علمية شاملة للواقع الفعلي ومتطلباته.	88	71	21	16	8	4.05	موافق
2	تم فرض قرار تطبيق نظام الاعتماد بالجامعات دون الرجوع إلى أعضاء هيئة التدريس ، أو غيرهم من المعنيين بتنفيذه .	111	45	5	23	20	4.00	موافق
3	لم يراع المسئولون عن اتخاذ قرار التطبيق الحد الأدنى المناسب من المقومات اللازمة لتفعيله .	78	58	20	25	23	3.70	موافق
4	لم يكن لدى الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس المعرفة الكافية بملامح قرار تطبيق المشروع .	115	51	3	20	15	4.13	موافق
5	لم يراع القرار الإمكانيات والموارد المتاحة داخل الكليات/ المعاهد الجامعية ومدى استيفائها للتطبيق .	131	56	11	4	2	4.52	موافق بشدة

ن = ٢٠٤

كشفت النتائج المتضمنة بجدول رقم (٣) أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على بعد اتخاذ قرار تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة ، تقع في فئة (موافق) ، حيث بلغ متوسط الاستجابة (٠٨ .٤) ، وتخالف هذه النتيجة النتيجة العامة للاستجابات ككل والواقعة في فئة (محايد) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن قرار تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة كان استجابة مباشرة لما يتم في الإطار العام ، حيث يتم تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة كاتجاه حديث للجودة ولضمان الوصول إلى نتائج تتعلق بجودة المنتج والاستجابة تكون –بشكل عام – للاتجاه الغالب في تطبيق النظام بما يتماشى مع اتجاهات التطوير ، أو لمواكبتها ، ولعل هذا ما أدى في شكل أو آخر إلى ضعف النظر إلى مدى توافر الإمكانيات المتعلقة باتخاذ قرار التطبيق ، أو الاعتبارات الأخرى المتطلبة له، ويتفق ذلك مع ما أشارت اليه دراسة عادل علوي ، ورفيقة بامدهف، ٢٠٠٧ (١٠٢) ، ودراسة Paris,1996 (١٠٣) ، ودراسة مصطفى طه النوباني ، ٢٠١١ (١٠٤).

وبالنظر إلى الجدول رقم (٤) نجد أن النتائج المتعلقة بالاستجابة على العبارات المتضمنة على بعد (اتخاذ قرار التطبيق) تؤكد النتيجة العامة والخاصة بهذا البعد ، كما يتضح من المتوسطات الخاصة بالعبارات ، ومستويات الموافقة التي تقابلها ، فجميع المتوسطات تقع فى فئة (موافق) كما يبدو من الاستجابات ، والملاحظ على النتائج أن العبارة رقم (٥) (لم يراع القرار الإمكانيات والموارد المتاحة داخل الكليات/المعاهد الجامعية ومدى استيفائها للتطبيق) قد حصلت على أعلى متوسط استجابة (4.52) ، وهو يقع فى

مستوى (موافق بشدة) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن قرار تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة على الجامعات قد تم فرضه ، ولم تكن هناك فرصة كبيرة لإدارات الجامعات ، والمعنيين بقرار الاعتماد وضمان الجودة ، للنظر في مدى توافر الإمكانيات والموارد المناسبة واستيفائها للتطبيق ، وفى جانب آخر فان معظم كليات ومعاهد جامعة المنوفية لا يتوافر فيها الممكنات اللازمة للوفاء بشكل كبير بمتطلبات تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة في إطاره المعياري ويتوافق ذلك مع ما توصلت اليه دراسة عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة ٢٠٠٥ (١٠٥) ، ودراسة زينب سليم ، ٢٠٠٥ (١٠٦) وكذلك حصلت العبارة رقم (٣) (لم يراع المسئولون عن اتخاذ قرار التطبيق الحد الأدنى المناسب من المقومات اللازمة لتفعيله) على أقل متوسط استجابة في هذا البعد ، حيث جاء المتوسط (3.70) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن نظام الاعتماد وضمان الجودة أصبح من الضرورات العصرية التي تفرضها التحديات والمتطلبات المقترنة بها ، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم العالي والجامعي . ولعل المسئولين عن قرار التطبيق كانت لديهم القناعات الشخصية بأنه يمكن تنمية الموارد المتاحة والمقومات التي يمكن أن يتم في ضوئها الملاءمة المناسبة للتطبيق ، وفى الوفاء بمعايير الاعتماد التي يجب العمل في ضوئها والوصول إليها .(١٠٧)

- **النتائج المتعلقة بالعبارات المتضمنة في بعد التخطيط لتنفيذ نظام الاعتماد ، وضمان الجودة**

جدول رقم (٥) يوضح التكرارات والمتوسطات الحسابية ومستوى الموافقة لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد التخطيط لتنفيذ النظام :

م	التخطيط لتنفيذ النظام	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط من ٥	المستوى
1	تم تدريب العاملين بكليات / معاهد الجامعة على مفاهيم الاعتماد وأدلة إجراءاته.	7	10	--	75	112	1.65	غير موافق بشدة
2	تم تعميم مسودة دليل الاعتماد على جميع كليات /معاهد الجامعة .	51	13	88	42	10	3.26	محايد
3	تم تشكيل فرق استشاري لنشر ثقافة الجودة والنهوض بمسئولية مبادرة الاعتماد .	31	66	33	44	30	3.12	محايد
4	تم وصف دقيق للعمليات التي سوف تؤدى إلى المواصفات المطلوبة في المنتج التعليمي .	11	20	28	44	112	2.05	غير موافق
5	تم إشراك الجميع من أعضاء هيئة التدريس والإداريين لوضع خطة شاملة لجودة تعبر عن رسالة الكلية أو المعهد ورؤيتهما.	17	15	30	87	55	2.27	غير موافق
6	تم تحديد وصياغة الملامح الأساسية لخطة التجويد وإعلام الجميع بها من داخل الكلية /المعهد وخارجهما .	31	60	55	26	32	3.16	محايد
7	تم تقدير الموارد والإمكانيات المتاحة " مادية وبشرية " لتطبيق نظام الجودة بالكليات / المعاهد الجامعية .	11	22	10	70	91	1.98	غير موافق
8	تم وضع تصور مبدئي لمشكلات المتوقع حدوثها وطرق التعامل معها .	30	19	33	52	70	2.45	غير موافق
9	تم إصدار تشريعات تضمن استقلالية كليات/ معاهد الجامعة في إدارة أنشطة اعتمادها .	33	11	30	56	74	2.38	غير موافق

كشفت النتائج المتضمنة بجدول رقم (٣) أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على بعد التخطيط لتنفيذ نظام الاعتماد وضمان الجودة ، تقع في فئة (غير موافق) ، حيث بلغ متوسط الاستجابة (٢.٤٨) ، وتخالف هذه النتيجة النتيجة العامة للاستجابات ككل والواقعة في فئة (محايد) ، ويمكن تفسير

هذه النتيجة بان التخطيط لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة اعتبره المعنيون بالتطبيق أنه مسئولية مباشرة للإدارة الجامعية ، وبالتالي كان التخطيط للتطبيق مفتقرا لبعض الأمور المهمة التي كان من المفترض الوفاء بها وهى المقررة في العبارات المتضمنة في هذا البعد .وتتسق هذه النتيجة مع ما أكدت عليه دراسة كل من نغم حسين نعمة ،وخالد محمد طلال ، ٢٠١١ (١٠٨) في أنه من بين المعضلات الكبيرة التى تواجه تطبيق الجودة الشاملة والاعتماد فى الجامعات العربية ، هو الافتقار لآلية فى التخطيط تضمن النجاح فى الاجراءات المترتبة عليه .

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (٥) ، نلحظ أن العبارات رقم (٢) (تم تعميم مسودة دليل الاعتماد على جميع كليات/معاهد الجامعة) ، ورقم (٣) (تم تشكيل فريق استشاري لنشر ثقافة الجودة والنهوض بمسئولية مبادرة الاعتماد) ورقم (٦) (تم تحديد وصياغة الملامح الأساسية لخطة التجويد وإعلام الجميع بها من داخل الكلية/المعهد وخارجهما) ، جاء متوسط الاستجابات عليها موافقا للنتيجة العامة والواقعة في فئة (محايد) ، وهذه المتوسطات على التوالي (3.26) ، (3.12) ، (3.16) ، ويمكن تفسير ذلك بان كليات ومعاهد الجامعة تختلف في أساليب إدارتها ومنهجها في تطبيق نظام الاعتماد ، وفقا لطبيعة وخصائص كل كلية ومعهد ، وكذلك وفقا للظروف والمساقات الداخلية والخارجية والتي ترتبط بفلسفة وأهداف الكلية أو المعهد ، بالإضافة الى مدى استعداد المتلقين لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الإطار المحدد ، وهذا مما يتفق مع ما أشارت اليه دراسة هدى بنت دليجان الدليجان ، ٢٠١١ (١٠٩) .

وحصلت العبارة رقم (١) (تم تدريب العاملين بكليات /معاهد الجامعة على مفاهيم الاعتماد وأدلة إجراءاته) على متوسط استجابة (1.65) ، وهو يقع في مستوى (غير موافق بشدة) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن قرار تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة يتطلب وقتا كبيرا للاستعداد لتطبيقه ، نظرا للأعداد الكبيرة للعاملين بالجامعات (قيادات ، وأعضاء هيئة تدريس ، وعاملين ، ...) وذلك في كليات ومعاهد الجامعة ، وهذا مما يتطلب إعدادا وتمويلا كبيرا لمثل هذه الإجراءات ، وهذا مما لم يتوافر بشكل كبير . ويتوافق ذلك مع ما أكدت عليه دراسة محمود عز الدين عبد الهادي" ٢٠٠٥ (١١٠) ، ودراسة أمين محمد النبوي ، ٢٠٠٧ (١١١) . من أن ادارة الجامعات ينبغى لها أن تهتم بتدريب القيادت على مفاهيم واجراءات الاعتماد ، الا أن الواقع قد لا يفى بما ينبغى فعله ازاء ذلك .

- **النتائج المتعلقة بالعبارات المتضمنة في بعد تنفيذ نظام الاعتماد وضمان الجودة :**

كشفت النتائج العامة المتضمنة في جدول رقم (٣) أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على بعد (تنفيذ نظام الاعتماد) ، تقع في فئة (محايد) ، حيث بلغ المتوسط الخاص بهذا البعد (٢,٨٤) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تنفيذ إجراءات نظام الاعتماد وضمان الجودة ، تختلف باختلاف الكليات ما بين نظرية وعملية ، ووفقا لطبيعة الاستعدادات والتجهيزات ، والخطوات التي تتبعها الكليات فيما يتعلق بالتنفيذ وفقا لإمكانياتها ، وطبيعتها الخاصة .ويتسق ذلك مع ما أكدت عليه دراسة "بيرد" Beard,2006 (١١٢) ، ودراسة سكينة بشير قدمور ، وربيعة علي الدعوكي ، ٢٠١١ (١١٣) .

وبالنظر إلى الجدول رقم (٦) يتضح أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد (تنفيذ نظام الاعتماد) تؤكد النتيجة العامة باستثناء بعض العبارات ، فبلغ متوسط الاستجابة على العبارة رقم (٢) (٢.٣١) وهى (تم تفويض السلطات فيما يتعلق بالأمور التي ترتبط بالجودة وفعاليتها) وهذا المتوسط يشير إلى عدم الموافقة (غير موافق)، ويمكن تفسير ذلك بأن تفويض السلطات الخاصة بالجودة وفعاليتها لم يحدث في معظم كليات ومعاهد الجامعة ، ويمكن الاعتماد في تفسير هذه النتيجة على عدم وضوح إجراءات الجودة وفعاليتها في أذهان القائمين على أمور التطبيق ، وبالتالي لم يكن لديهم التصور الكافي والكامل عن متطلبات الجودة ومسئولياتها ، ومن ثم لم يتم تفويض السلطة بشكل كامل نظرا للخوف والاضطراب المصحوب بضعف الرؤية والتصور إزاء ذلك . ويتطابق ذلك مع ما أكدته دراسة رونتز Rontz,2002 (١١٤) ، ودراسة "عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة" ٢٠٠٥(١١٥)

جدول رقم (٦) يوضح التكرارات والمتوسطات الحسابية ومستوى الموافقة لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد تنفيذ النظام :

م	تنفيذ النظام	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط من ٥	المستوى
1	توافرت إدارة للتطوير الادارى تعنى بتكامل الخطط والتنسيق بين جميع الأقسام بالكلية/ المعهد.	44	66	36	35	23	3.36	محايد
2	تم تفويض السلطات فيما يتعلق بالأمور التي ترتبط بالجودة وفعاليتها .	22	31	13	60	78	2.31	غير موافق
3	تمت تهيئة المناخ المناسب لتجويد الأداء من خلال إعطاء الفرصة للمشاركين في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.	33	17	32	71	51	2.56	غير موافق
4	شكلت فرق عمل من كبار أعضاء هيئة التدريس المشهود لهم بالكفاءة لرفع كفاءة الأنشطة في الجوانب المختلفة بقطاعات الكلية / المعهد .	55	33	54	51	11	3.34	محايد
5	حرصت القيادات الإدارية على المراجعة الدورية للجهود المبذولة للتحسين من قبل فرق العمل بالكلية / المعهد.	51	22	60	40	31	3.11	محايد
6	تم وضع نظام لتعامل المباشر والسريع مع المشكلات التي طرأت على إجراءات الجودة بالكلية / المعهد.	22	33	55	60	34	2.75	محايد
7	تم توفير الإمكانيات المناسبة والدعم المعنوي لتفعيل الأنشطة المختلفة .	34	44	20	59	47	2.80	محايد
8	تم وضع نظام دقيق للاتصال بالعاملين من قبل الإدارة للتفاهم معهم .	55	41	10	67	36	3.13	محايد
9	توافر لدى الكلية / المعهد نظام رقابي محكم على الأداء ومباشرة الأنشطة المختلفة .	33	22	7	68	74	2.37	غير موافق
١٠	تم وضع نظام لتقييم كفاءة إدارة الكلية / المعهد بشكل دوري من أجل التحسين .	43	23	24	54	60	2.68	محايد

وكذلك بالنسبة للعبارة رقم (٣) (تمت تهيئة المناخ المناسب لتجويد الأداء من خلال إعطاء الفرصة للمشاركين في اتخاذ القرارات وحل المشكلات) ، حيث بلغ المتوسط الخاص بها (٢.٥٦) ، وهو يشير إلى المستوى (غير موافق) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن نظم الإدارة الجامعية في مصر –بشكل عام – تفتقر إلى المشاركة في اتخاذ القرار والاعتماد على الأفراد في حل المشكلات ، وبالتالي تم

فرض النظام على الجامعات ولم تتمكن الإدارات المختلفة بالكليات والمعاهد من تهيئة المناخ المناسب لتجويد الأداء ، أو إشراك العاملين في اتخاذ القرار ، وحل المشكلات التي قد تكون قد ظهرت سواء قبل التنفيذ ، أو أثنائه . وهذا مما أكدته دراسة ميللر Miller ,2003 (١١٦) ، ودراسة مصطفى أحمد الكرداوى ، ٢٠٠٨ (١١٧) .

وكذلك بالنسبة للعبارة رقم (٩) (توافر لدى الكلية / المعهد نظام رقابي محكم على الأداء ومباشرة الأنشطة المختلفة) ، حيث بلغ المتوسط الخاص بها (٢,٣٧) ، وهو يشير إلى المستوى (غير موافق) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن النظم الرقابية بشكل عام في كليات ومعاهد الجامعة تفتقر إلى التطبيق الفعلي والرقابة الموضوعية ، ويدخل في ذلك ضعف توافر نظام رقابي محكم على الأداء ومباشرة الأنشطة المختلفة ، لان ذلك يعد في ثقافة الجودة من الأولويات وهو ما ينبغي الحرص عليه والتأكيد على تنفيذه ، ويتفق ذلك مع ما أشارت اليه بعض الدراسات كدراسة علي بن يحي الحمدي ، ٢٠١١ (١١٨) ودراسة فيريرو" Ferreero ,2007 ، (١١٩) ، ودراسة عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة" ، ٢٠٠٥ (١٢٠) .

- **النتائج المتعلقة بالعبارات المتضمنة في بعد إجراءات التقويم الخاصة بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة :**

جدول رقم (٧) يوضح التكرارات والمتوسطات الحسابية ومستوى الموافقة لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد إجراءات التقويم:

	إجراءات التقويم	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط من ٥	المستوى
1	الأساليب والمناهج المتبعة في التقويم عصرية وتتناسب مع متطلبات الاعتماد .	19	80	10	77	18	3.02	محايد
2	تم إعلام وموافقة المعنيين بالاعتماد على المعايير المستخدمة في التقويم .	66	33	44	60	11	3.55	موافق
3	توافر نظام للرقابة كإجراء تقويمي ضمن نظام رقابة عام على أداء الكلية/ المعهد .	33	41	36	51	44	2.86	محايد
4	توافر نظام الضبط و مراقبة جودة إجراءات التقويم بالكلية / المعهد.	44	22	44	60	34	2.91	محايد
5	اتصف التقويم بالشمول لكل الأفراد المرتبطين بالكلية/ المعهد ومن بينهم الطلبة .	27	35	22	77	43	2.64	محايد
6	صاحب إجراءات التقويم عمل تغذية راجعة لضبط التقويم وفاعليته .	44	55	33	40	32	3.19	محايد

كشفت النتائج العامة المتضمنة في جدول رقم (٣) أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على بعد (إجراءات التقويم) ، تقع في فئة (محايد) ، حيث بلغ المتوسط الخاص بهذا البعد (٣,٠٣) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن إجراءات التقويم الخاصة بالكليات والمعاهد فيما يتعلق بنظام الاعتماد تأخذ في كثير من كليات الجامعة ومعاهدها أهمية خاصة ، ونظرا لأن هناك لجان خاصة بالتقويم للكليات والمعاهد التى طبقت النظام ومتابعة دقيقة للإجراءات ، فقد التزمت كثرة من الكليات والمعاهد بإجراءات التقويم ، وتوافر نظم رقابية على الأداء كإجراء تقويمي ضمن نظام رقابة عام على أداء الكلية ، وكان التقويم في كثير من الكليات متسما بالشمول لكل الأفراد المرتبطين بالكلية ومن بينهم الطلبة ، بالإضافة إلى إتباع بعض الكليات والمعاهد . خاصة العملية . أساليب ومناهج عصرية تتناسب مع متطلبات الاعتماد ، مع توافر نظام للضبط ومراقبة

الجودة الخاصة بإجراءات التقويم بالكليات والمعاهد ، وعمل التغذية الراجعة لضبط التقويم وفاعليته هو من الأمور التي تحرص الكليات والمعاهد عليها . وهذا مما أكدته دراسة "عادل السيد الجندي" ٢٠٠٠ (١٢١) ، ودراسة عبد اللطيف الرباح ، ٢٠٠٧ (١٢٢)، ودراسة "بيلينج" Belling,2004 (١٢٣)

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (٧) يتضح أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد (إجراءات التقويم) تؤكد النتيجة العامة ، باستثناء العبارة رقم (٢) (تم إعلام وموافقة المعنيين بالاعتماد على المعايير المستخدمة في التقويم) ، فجاء متوسط الاستجابة على هذه العبارة (٣,٥٥) ، وهو يقع في فئة (موافق) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه من بين الأمور الطبيعية لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة ، هو موافقة المعنيين بالاعتماد على المعايير المستخدمة في التقويم كإجراء منطقي للتطبيق ، ولكي تتخذ الإجراءات الكفيلة بالتطبيق في يسر وانسجام مع المتطلبات الأخرى. ويتوافق ذلك مع ما أشارت اليه دراسة سكوارز ، واستراهيجيدن schwarz & westerheijden,2009 (١٢٤) . ودراسة علي بن يحي الحمدي ، ٢٠١١ (125).

- **النتائج المتعلقة بالعبارات المتضمنة في بعد مصادر التمويل الخاصة بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة :**

جدول رقم (٨) يوضح التكرارات والمتوسطات الحسابية ومستوى الموافقة لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد مصادر التمويل:

م	مصادر التمويل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط من ٥	المستوى
1	توافرت لدى الكليات/ المعاهد بالجامعة مصادر لتنفيذ أنشطة الاعتماد (تقنيات – أشخاص ، ...الخ).	41	17	33	73	40	2.74	محايد
2	توافرت لدى الكليات / المعاهد الموارد المادية والمالية اللازمة لاستكمال كافة الأعمال .	22	44	43	50	45	2.75	محايد
3	توافر لدى الكليات / المعاهد نظام مالي سليم يتسم بسهولة إجراءاته	45	41	10	56	52	2.86	محايد
4	تم وضع نظام لتنمية الموارد الذاتية لكليات / معاهد الجامعة .	33	44	12	66	49	2.74	محايد
5	توافرت لدى الكليات /المعاهد استراتيجيات الاستثمار وتعظيم الموارد المتاحة .	11	35	22	71	65	2.29	غير موافق
6	تحددت مصادر التمويل في الجانب الحكومي فقط .	66	44	22	40	32	3.35	محايد

كشفت النتائج العامة المتضمنة في جدول رقم (٣) أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على بعد (مصادر التمويل) ، تقع في فئة (محايد) ، حيث بلغ المتوسط الخاص بهذا البعد (٢,٧٩) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن استعدادات كل كلية ومعهد بالجامعة تختلف وفقا لظروفها الخاصة وإمكانياتها ، كما أن بعض الكليات والمعاهد لها استقلالية خاصة بالتمويل وتنفق ذاتيا على بعض المشروعات والاستثمارات ، بالإضافة إلى مصادر تمويل خارجية لمؤسسات وشراكات اجتماعية . ويتوافق ذلك مع ما أكدته دراسة كل من جمال علي روزان ، ٢٠١١ (١٢٦) ، ودراسة فيجيروا Figuaroa ,1996 (١٢٧)

وبالنظر إلى الجدول رقم (٨) يتضح أن استجابات أعضاء هيئة التدريس على العبارات المتضمنة في بعد (مصادر التقويم) تؤكد النتيجة العامة باستثناء العبارة رقم (٥) (توافر لدى الكليات/المعاهد استراتيجيات الاستثمار وتعظيم الموارد المتاحة) ، حيث بلغ متوسط الاستجابة على هذه العبارة (٢.٢٩) ، وهو يقع في مستوى (غير موافق) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الاستثمارات الخاصة بالكليات قد تكون ضعيفة ، وبعض الكليات لا تملك الإمكانيات والآليات الخاصة بتعظيم الموارد ، وخاصة في ظل تطبيق نظام الاعتماد الذي يتطلب استراتيجيات ذات مواصفات خاصة جدا . وهذا ما أكدت عليه بعض الدراسات كدراسة بشير قدمور ، وربيعة علي الدعوكي ، ٢٠١١ (١٢٨) ، ودراسة عادل علوي ، ورفيقة بامدهف ، ٢٠٠٧ (١٢٩) ، ودراسة عائشة أحمد بشير" ٢٠٠٢ (١٣٠) . وبالاطلاع على الجدول كذلك نلحظ أن متوسط الاستجابة على العبارة رقم (٦) (تحددت مصادر التمويل في الجانب الحكومي فقط) ، جاء (3.35) وهو يقترب من مستوى (موافق) ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن معظم كليات ومعاهد الجامعة تعتمد في تمويل أنشطتها وبرامجها على الجانب الحكومي بشكل أساسي ، ولا يوجد تعظيم كبير للموارد الذاتية ، والدخول المادية الخارجية وغيرها . وهذا مما أكدته دراسات عديدة كدراسة عادل السعيد البنا ، وسامي فتحي عمارة" ٢٠٠٥ (١٣١) ، ودراسة "فايتار"Faitar ,2006(١٣٢) ، و دراسة "رونتز Rontz,2002"(١٣٣) ، ودراسة "بدري أحمد أبو الحسن، وعنتر محمد عبد العال" ٢٠٠٧ (١٣٤) ، و دراسة "صفاء محمود عبد العزيز، وسلامة عبد العظيم حسين" ٢٠٠٥ (١٣٥) .

- **التوصيات والإجراءات المقترحة لتطوير والارتقاء بواقع تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية :**

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج تعلقت بتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية ، وفقا لآراء أعضاء هيئة التدريس ، فان الدراسة الحالية تقدم مجموعة من التوصيات والإجراءات المقترحة التي يمكن أن تساعد في تطوير والارتقاء بواقع تطبيق النظام بجامعة المنوفية حتى يمكن تحقيق المستهدف منه ، وذلك وفقا لما يلي :

- **أولا : فيما يتعلق باتخاذ قرار تطبيق النظام :**

كشفت نتائج الدراسة الحالية عن وجود بعض المشكلات التي تعلقت باتخاذ قرار تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بجامعة المنوفية ، ومنها أن اتخاذ قرار تطبيق الاعتماد على الجامعات لم تسبقه دراسة علمية شاملة للواقع الفعلي ومتطلباته ، وتم فرض قرار تطبيق نظام الاعتماد بالجامعات دون الرجوع إلى أعضاء هيئة التدريس ، أو غيرهم من المعنيين بتنفيذه ، ولم يراع المسئولون عن اتخاذ قرار التطبيق الحد الأدنى المناسب من المقومات اللازمة لتفعيله ، ولم يكن لدى الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس المعرفة الكافية بملامح قرار تطبيق المشروع ، ولم يراع القرار الإمكانيات والموارد المتاحة داخل الكليات الجامعية ومدى استيفائها للتطبيق ، ولمواجهة ذلك فتوصى الدراسة بما يلي :

- تشكيل لجان فنية متخصصة بكل كلية أو معهد لدراسة واقع هذه الكليات والمعاهد ، وتحديد المتطلبات المختلفة التي يجب أن تكون في أولويات تطبيق النظام ، وبما يتماشى مع المطبق حاليا في هذه الكليات والمعاهد .
- الاجتماع المستمر ووفقا لجدولة زمنية مع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بكليات ومعاهد جامعة المنوفية ، للاسترشاد بآرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتطبيق النظام ، أو في مواجهة المشكلات أو العقبات التي يمكن أن تحدث .

- تشكيل لجان فنية متخصصة بكل كلية ومعهد لدراسة الإمكانيات المتاحة سواء أكانت مادية ، أو بشرية ، مع إعداد وتنفيذ برامج عاجلة لتنمية الموارد سواء بالتدريب ، أو تعظيم الموارد بالأساليب الإدارية والفنية المتاحة .

- **ثانيا : فيما يتعلق بالتخطيط لتنفيذ النظام :**

كشفت نتائج الدراسة الحالية عن وجود بعض المشكلات التي تعلقت بالتخطيط لتنفيذ النظام ، ومنها أنه لم يتم تدريب العاملين على مفاهيم الاعتماد وأدلة إجراءات الاعتماد بكليات ومعاهد الجامعة بشكل كاف ، ولم يتم وصف دقيق للعمليات التي سوف تؤدى إلى المواصفات المطلوبة في المنتج التعليمي ولم يتم إشراك الجميع من أعضاء هيئة التدريس والإداريين لوضع خطة شاملة للجودة تعبر عن رسالة الكلية ورؤيتها ، ولم يتم تقدير الموارد والإمكانيات المتاحة " مادية وبشرية " لتطبيق نظام الجودة بالكليات والمعاهد الجامعية ، ولم يتم وضع تصور مبدئي للمشكلات المتوقع حدوثها وطرق التعامل معها ، ولم يتم إصدار تشريعات تضمن استقلالية كليات / معاهد الجامعة في إدارة أنشطة اعتمادها . ولمواجهة ذلك فتوصى الدراسة بما يلي :

- إعداد وتنفيذ دورات تدريبية عاجلة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بمعاهد وكليات الجامعة لإمدادهم بالمعارف والمفاهيم المختلفة المتعلقة بنظام وثقافة الاعتماد بالإضافة لاكتساب المهارات الضرورية للتعامل مع إجراءات الاعتماد وتوصيف العمليات الضرورية التي سوف تؤدى إلى المواصفات المطلوبة في المنتج التعليمي .
- إشراك أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من المعنيين بتطبيق نظام الاعتماد في وضع خطط التجويد التي تعبر عن رؤية ورسالة الكليات والمعاهد ، وبما يتوافق مع معايير ومتطلبات الجودة والاعتماد .
- الاتفاق على وضع قائمة بالمشكلات والمعوقات المتوقعة والتي يمكن أن تواجه الكليات والمعاهد في سبيل سيرها نحو تحقيق الجودة بها ، والحصول على الاعتماد كمحصلة غائية للتجويد بشكل عام .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار تشريعات تضمن استقلالية كليات / معاهد الجامعة في إدارة أنشطة اعتمادها .

- **ثالثا : فيما يتعلق بتنفيذ النظام :**

كشفت نتائج الدراسة عن وجود بعض المشكلات التي تعلقت بتنفيذ النظام ومنها أنه لم يتم تفويض السلطات فيما يتعلق بالأمور التي ترتبط بالجودة وفعاليتها ، ولم تتم تهيئة المناخ المناسب لتجويد الأداء من خلال إعطاء الفرصة للمشاركين في اتخاذ القرارات وحل المشكلات ، ولم يتوافر لدى الكلية نظام رقابي محكم على الأداء ومباشرة الأنشطة المختلفة ، ولمواجهة هذه المشكلات توصى الدراسة بما يلي :

- شروع القيادات الادارية بكليات ومعاهد الجامعة فى وضع خطة متوازنة لتفويض السلطات فيما يتعلق بالأمور التى ترتبط بالجودة وفعالياتها .
- منح العاملين بالكليات والمعاهد الفرصة لمباشرة أدوارهم فى المشاركة فى اتخاذ القرارات ، وكذلك فى التعامل مع المشكلات بشكل مناسب وفورى اعتمادا على الصلاحيات الممنوحة ووفقا لما تم تقريره والاتفاق عليه فى هذا الشأن .
- وضع كليات ومعاهد الجامعة نظام رقابى عام ومحكم على الاداء وخاصة الانشطة المتعلقة بالجودة والاعتماد ، وتقويم الفعاليات المرتبطة بها بشكل متكامل ومستمر

- **رابعا : فيما يتعلق بإجراءات التقويم الخاصة بالنظام :**

كشفت نتائج الدراسة عن وجود بعض المشكلات التي تعلقت بإجراءات التقويم الخاصة بالنظام ، ومنها ضعف اتصاف التقويم بالشمول لكل الأفراد المرتبطين بالكلية ومن بينهم الطلبة ، وضعف توافر نظام للرقابة كإجراء

تقويمي ضمن نظام رقابة عام على أداء الكلية ، وضعف توافر نظام الضبط ومراقبة جودة إجراءات التقويم بالكلية ، ولمواجهة هذه المشكلات ، فتوصى الدراسة بما يلي :

- وضع القيادات الادارية بكليات ومعاهد الجامعة خطة للتقويم الشامل لكل العناصر العاملة فى اطار الوفاء بمتطلبات نظام الاعتماد وضمان الجودة بما فى ذلك اجراءات التقويم الخاصة بالطلاب المحصلة الغائية للجودة والاعتماد.
- وضع أنظمة رقابية فرعية لمجمل الانشطة التى تتعلق بالجودة والفعاليات الخاصة بها فى اطار نظام رقابى عام على مجمل الاداء المتعلق بالكليات والمعاهد الجامعية .
- وضع خطة محددة تتعلق بمراقبة جودة الاجراءات التقويمية ذاتها حتى يتم الاطمئنان للاجراءات المتخذة للتقويم بشكل عام .

- **خامسا : فيما يتعلق بمصادر التمويل الخاصة بالنظام :**

كشفت نتائج الدراسة عن وجود بعض المشكلات التي تعلقت بمصادر التمويل الخاصة بالنظام ، ومنها أنه لم تتوافر لدى الكليات استراتيجيات الاستثمار وتعظيم الموارد المتاحة ، بالإضافة إلى ضعف توافر مصادر لتنفيذ أنشطة الاعتماد (تقنيات – أشخاص ، ...الخ) لدى الكليات /معاهد الجامعة ، و ضعف وضع نظام لتنمية الموارد الذاتية لمعاهد وكليات الجامعة ، ولم تتوافر لدى الكليات / المعاهد الموارد المادية والمالية اللازمة لاستكمال كافة الأعمال بالإضافة إلى تحدد مصادر التمويل في الجانب الحكومي فقط . ولمواجهة هذه المشكلات ، فتوصى الدراسة بما يلي :

- محاولة الكليات والمعاهد الجامعية وضع خطط موجهة لتعظيم الموارد المتاحة من خلال اتخاذ الاجراءات الادارية والفنية المناسبة لطبيعة كل كلية ومعهد وامكانياتها ، وخلق فرص للاستثمار فى هذه الموارد بما يتيح وجود توظيف وعوائد غير نمطية لهذه الموارد .
- محاولة استقطاب الجهود المختلفة لمؤسسات المجتمع المدنى والقيادات البارزة فى المجتمع ، لدعم الأنشطة المختافة لانشطة الاعتماد وضمان الجودة من خلال توضيح رؤية ورسالة الجامعة والرامية الى تجويد المنتج التعليمى ليفى بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته .
- وضع نظام مالي يمكن من خلاله دفع العاملين لتجويد الاداء ، ومضاعفة الجهد المبذول علاجا لضعف توافر الموارد المادية والبشرية لبعض الكليات والمعاهد .
- محاولة الكليات والمعاهد خلق فرص لتنفيذ مشروعات وبرامج ذاتية- استثمارا لكوادرها وطاقاتها المتوافرة - تسمح لها بتكوين عوائد مادية خاصة وفقا لطبيعة المؤسسة الجامعية ، وما يمكن أن تسهم به خدمة للمجتمع المحلى والوفاء بمتطلباته ، وبما يلبى المتطلبات المادية لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة فى الاطار العام .

• المراجع :

١- محمد حسنين العجمي: الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٦٧.

٢- عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة: إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة، والصعوبات التي تواجه تطبيعه بمؤسسات التعليم العالي في مصر (دراسة ميدانية)، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي، تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، ١٨- ١٩ ديسمبر، ٢٠٠٥، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٢٥٣.

٣- بدرية أحمد أبو الحسن، عنتر محمد أحمد: خبرات بعض دول جنوب شرق آسيا في تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي، وإمكانية الإفادة منها بجمهورية مصر العربية "رؤية مستقبلية" مجلة كلية التربية بالفيوم، جامعة الفيوم، العدد السادس، مارس، ٢٠٠٧، ص ١٣٧.

٤- عادل السعيد النبا، وسامي فتحي عمارة، مرجع سابق ص ٢٥٣.
٥- عبد الباري إبراهيم: نوعية التعليم العالي في الوطن العربي فكراً وتطبيقات، ورقة عملي مقدمة لندوة "نوعية التعاليم العالي بين الفكر والتطبيق" عمان، الأردن، ١٩٩٨، ص٨.
٦- ماجدة محمد أمين، إيناس إبراهيم هويل، ماهر أحمد حسن: الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي "دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوي الثالث عشر تحت عنوان الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، (٢٤- ٢٥ يناير، ٢٠٠٥)، الجزء الثالث، الجمعية المصرية للتربية المقارنة" والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ص ٦٩٠.
٧- المجالس القومية المتخصصة بـ(ج.م.ع): الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، المؤتمر القومي للتعليم العالي، ١٣- ١٤ فبراير، ٢٠٠٠، القاهرة، مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات، القاهرة، ٢٠٠٠.
٨- وزارة التعليم العالي بـ(ج.م.ع): وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، اللجنة القومية لإدارة مشروع تقييم الأداء وضمان الجودة والاعتماد، أكتوبر، ٢٠٠٣.
٩- محمود عز الدين عبد الهادي :نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية –دراسة حالة، المؤتمر السنوي الثالث عشر :الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص ٣٨
١٠- زينب سليم: التجربة المصرية في إنشاء نظام قومي لضمان جودة التعليم العالي، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراق المستقبل، المنعقد في الفترة من ١٤- ١٧ فبراير، ٢٠٠٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥- ص١١.
١١- أحمد عبد الحميد الشافعي، السيد محمد ناس: ثقافة الجودة في الفكر الإداري التربوي الياباني، وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد الثاني، العدد ١١، فبراير، ٢٠٠٠،ص ص ٧- ١١.
12-Wise, A.E., It's teacher quality, paper presented at on NCATE, Institutional Orientation and professional development, conference, (1-4 october, 2003), A rlington, virginia, 2003, p.98.
١٣- محمد بن شحات الخطيب، عبد الله بن عبد اللطيف الجبر ؛ إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم (دراسة ميدانية)، رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي الدولي الخليج، الرياض ، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث والسبعون، السنة العشرون، ١٩٩٩، ص ص ١٩- ٢٠.
١٤- اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد : هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم "مسودة القانون" ، وحدة إدارة المشروعات ، وزارة التعليم العالي ، القاهرة إبريل ٢٠٠٤ ص ص ٢٢- ٢٣ .
١٥- ــــــــــــ :"دليل ارشادي لاعداد المعايير الاكاديمية القياسية القومية للتعليم العالي في مصر ، وزارة التعليم العالي ، يناير ، ٢٠٠٧ ص ٣ .
١٦- يسري عبد الحميد رسلان : المعايير الاكاديمية للجودة بكلية الآداب ..النظرية والواقع -تجربة آداب المنيا نموذجا ، المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي ، كلية الآداب –جامعة المنيا ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١ .
١٧- انظر :
- جمال الدهشان : مشكلات ومعوقات تحقيق لجودة في كلية التربية جامعة المنوفية ، ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية الثانية لقسم التربية المقارنة والادارة التعليمية ، (نماذج عربية وعالمية في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي) ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، مارس ، ٢٠٠٩ .
- محمد الشامي : ثلاث معوقات لتطبيق الجودة بجامعة المنوفية ، متاح على : http://www.akhbarelyom.org.eg/news79219_33.aspx ، ، تاريخ الدخول : ٢٠١٢/١٠/٢٠

- جمهورية مصر العربية : تقرير المراجعة الخارجية لتأهيل كلية الطب جامعة المنوفية للاعتماد، يوليو ٢٠١١ ، متاح على : http://www.mnfmed.org/ ، تاريخ الدخول : ٢٠١٢/١٠/١ .
- كلية العلوم : دليل وحدة تقويم الطلاب و الامتحانات بكلية العلوم جامعة المنوفية الاصدار الثالث يوليو ، ٢٠١٢
- وحدة ضمان الجودة والاعتماد : أنشطة التقييم والاعتماد بمعهد الكبد ، معهد الكبد جامعة المنوفية ، ٢٠١٢ .من الموقع : http://www.liver-eg.org/gawda&daman.php

١٨- نعمان الموسوي: تقرير عن صيرورة الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الرابع، العدد١، كلية التربية ،جامعة البحرين ، المنامة البحرين،٢٠٠٣،ص ص ٢٣٣- ٢٣٧.

١٩- محمود عز الدين عبد الهادي ، مرجع سابق، ص٤٠.

٢٠- هدى محمود حسنين: إدارة الجودة وضمان الاعتماد في التعليم العالي ، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، لمركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات العربية، بعنوان التعليم الجامعي (آفاق الإصلاح والتطوير) والمنعقد في الفترة من ١٨- ١٩ ديسمبر، ٢٠٠٤، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٣٤.

٢١- عادل السعيد البنا، سامي فتحي عمارة، مرجع سابق، ص ص ٣٦٩- ٣٧٠.

٢٢- المرجع السابق، ص ٣٦٩.

٢٣- أحمد سليمان بشاير: اعتماد مؤسسات التعليم العالي، قراءات حول التعليم العالي، العددان السادس والسابع، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، عمان، الأردن، ١٩٩٣، ص ص٤١- ٨٥.

٢٤- منير مطني العتيبي، ومحمود سعيد غالب: معايير مقترحة للاعتماد الاكاديمي والمهني لبرامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية، رسالة الخليج العربي، العدد الثامن والخمسون، السنة السادسة عشرة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٩٦، ص ص٩٥- ١٣٠.

٢٥- عادل عبد الفتاح سلامة، وأمين محمد النبوي: دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ج (٤)، ع (٢١)، ١٩٩٧، ص ص ٩- ٥٣.

٢٦- عبد الرحمن سليمان الطريري: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم الى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية "رؤى مستقبلية" المنعقدة في الفترة من ٢٣- ١٩٩٨/٣/٢٥، وزارة التعليم العالي، الرياض، ١٩٩٨.

٢٧- محمد بن شحات الخطيب، وعبد الله بن عبد اللطيف الجبر ، مرجع سابق ، ص ص١٥- ٦٦.

٢٨- عادل السيد الجندي: مرجع سابق، ص ص ١٨٨- ٢٣٠.

٢٩- عائشة أحمد بشير: معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢.

٣٠- هنداوي محمد حافظ: دراسة مقارنة لنظم الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم في بعض الدول الأجنبية، ومدى الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، المؤتمر السنوي الحادي عشر بعنوان: الجودة الشاملة في إعداد المعلم بالوطن العربي لألفية جديدة والمنعقد في الفترة من١٢- ١٣ مارس، ٢٠٠٣، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٣، ص ص ٤١٩- ٤٦٧.

٣١- المتولي إسماعيل بدر: رؤية مستقبلية لكليات التربية في ضوء إطار مرجعي للاعتماد الأكاديمي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤.

٣٢- ماجدة محمد أمين ، إيناس إبراهيم هويل، ماهر أحمد حسن ، مرجع سابق، ص ص ٦٨٧- ٧٦٥.

٣٣- محمود عز الدين عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص ٣٨- ٧٨.

٣٤- صفاء محمود عبد العزيز، وسلامه عبد العظيم حسين: ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر- تصوير مقترح، المؤتمر السنوي الثالث عشر تحت عنوان الاعتماد

وضمان جودة المؤسسات التعليمية، (٢٤- ٢٥ يناير، ٢٠٠٥)، الجزء الثالث ، مرجع سابق، ص ص ٥١١- ٥٥١.

٣٥- عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة ، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢- ٣٢٩.

٣٦- محمد توفيق سلام: التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر (دراسة تحليلية كيفية)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، (شعبة بحوث المعلومات التربوية)، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣٧- بدرية أحمد أبو الحسن، وعنتر محمد أحمد: مرجع سابق، ص ص ١٣٥- ٢٢٩.

٣٨- عبد اللطيف بن عبد العزيز الرباح: تقويم معايير الاعتماد العام للكلية الأهلية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والكليات الأهلية بمدينة الرياض، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطني العربي، المجلد الأول، ١١- ١٣ إبريل، ٢٠٠٧، كلية التربية، جامعة المنصورة ٢٠٠٧، ص ص ١٦٩- ١٩٠.

٣٩- عبد العظيم السيد مصطفى: معايير الجودة والاعتماد في التعليم العالي المصري في ضوء خبرات بعض الدول (تصور مقترح)، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس)، لمركز تطوير التعليم الجامعي، آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي (٢٥- ٢٦ نوفمبر)، ٢٠٠٧، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ص ١٦٧- ٢٩٢

٤٠- مصطفى أحمد الكرداوي : أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٩.

٤١- عبدالله إبراهيم نزل : تفعيل إدارة الجودة الشاملة في تطبيق إستراتيجية وزارة التعليم العالي في الجامعات العربية ، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (١٠- ١٢) ، مايو ، ٢٠١١ ،جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن،٢٠١١ .

٤٢- داود سلمان الدليمي ، وعمار عصام السامرائي : التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة ، المرجع السابق .

٤٣- ماجد عبد المهدي ، وهاني سعيد عبده : اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء نحو تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة ، المرجع السابق .

44-Sterian; P.E, Accreditation and quality Assurance in Higher Education; papers on Higher Education series, United Nations, Educational scientific, And cultural organisation, European center for Higher Education, Bucharest, Romania, 1992.

45-Combs, C. G. & Allered, R.A, Ncate Accreditation: Getting the most from the self- study, Journal of teacher Education, vol., 44, No.3, May-June, 1993.

46-Perrin, K., L., Accredition; Apersonal odyssey, Record, vol. 16, No. 1, winter 1995.

47-Parise, H. S. perceptions of Academic Deans in the north carolina community college system Regarding current and future Application of total quality mangment (T Q M) principles in An Acadimic setting doctoral, Graduate faculty of north carolina, carolina state university, carolina, 1996.

48-Figuroa, C.P., challenges of Higher Education in mexica During the Nineties, Higher Education Policy, vol., 9, No. 1, 1996, pp. 45-54.

49-Akduman, I., et. al., Accreditation in Turkish universities, European, Journal of Engineering Education, vol. 26, No 3, 2001, pp 231-237.
50-Rontz, R. Leading Urban institution of Higer Education in the new millennium, Leadership organitation development, journal, vol 23, No. 8, 2002, pp. 456-466.
51-Miller, J. L., faculty scholarship, service, teaching, salary satisfaction, and Job satisfaction in accredited and non-Accreditid counselor Education Graduate programs, ph.D., school university of New orleans, DAI. A64/05, Nov, 2005 P. 120.
52-Billing, D., International comparisons and trends in External quality Assuranse of Higher Education: Commonality or Divesity?, Higher Education, 2004, (Avialable at http//www.isik.un,edu,tr/vander/david/pdf).
53-Beard, R., Accreditation processes and organizational learing capabilities in I nstitutions of Higher Education, ph.D. capella University (1351), 2006, p 103.
54-Faitar, G., M., The role of Accreditation in the Encouragement, Restriction and steering of private Higher Education in Eastern Europe- Acase study of Romania, ph.D., state- University of New York at Bupfalo (0656), 2006, p. 186.
55-Ferrero, H., Accredittion as Alever institutional change: focusing on student learining outcoms: doctoral, faculties of the university of pensylvania, 2007.
56- schwarz,s. & westerheijden,d,Accreditation in the Framewark of Evaluation Activities ; Acomparative study in the European Higher Education Area, Higher Education Dynamics ,vol.5 ,2005,pp 1-41
57-Schmadeka, w, Case study of accreditation reaffirmation with emphasis on
Assessment-related ambiguities, Journal of Case Studies in Accreditation and Assessment, vol.2, July, 2012, pp1-10
٥٨- نعمان الموسوي، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣- ٢٣٧.
59-Council for Higher Education Accreditation, (CHEA), The foundamentals for Accreditation: what do you need to know? September, 2002, p.1 at: http//www.ches.org/pdf/fund-accred- 20 aues- 02, ppdf.
60-A delman, C., Accreditation, in the B.R. clark & G. Neave (EDS), the Encyclopedia of Higher Education, pergaman, London, 1992, pp. 1313-1318.
61-Gollnick, D., Introduction to NCATE Accreditation system, paper presented at the Institutional Orientation and professional development, conference, (1-4 october, 2003), op.cit.p.137

62-NCATE, Hand book for Accreditation visite, Washington, D.C. Author.

٦٣- أمل سعيد حياكة: تجويد الأداء الجامعي من خلال تطبيق نظام الاعتماد، دراسة مقارنة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وأساليب الإفادة منها في (ج.م.ع)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية (قسم التربية) جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص ١٤.

٦٤- اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد : هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم (مسودة القانون) ، مرجع سابق ، ص ٢

٦٥- صفاء محمود عبد العزيز،وسلامة عبد العظيم حسين ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨٨- ٤٩١.

٦٦- سعاد بسيوني عبد النبي، وعادل عبد الفتاح سلامة،وأمين النبوي: تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة ، المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان "تقويم الأداء الجامعي" والمنعقد في الفترة من ٨- ١٠ ديسمبر ، ١٩٩٨، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ١٩٩٨، ص ٢٧٠.

٦٧- بدرية أحمد أبو الحسن، عنتر محمد أحمد، مرجع سابق ، ص ١٥٤.

٦٨- محمد ابراهيم عطوة مجاهد : الاعتماد المهني للمعلم : مدخل لتحقيق الجودة فيالتعليم ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، العد ٤٨ ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٣٣٣ .

٦٩- **انظر :**

- اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد : دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية ، وحدة ادارة المشروعات (مشروع تطوير التعليم العالي) ، وزارة التعليم العالي ، ج .م.ع . ، ديسمبر ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٤- ١٥ .
- محمد توفيق سلام ، مرجع سابق .

٧٠- هدى محمود حسنين، مرجع سابق ، ص ص ٤٣١- ٤٣٢.

٧١- فيصل الملا عبد الله: الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي (مفهومه، وأهدافه، وأسسه، ومنظماته)، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، العدد التاسع والخمسون بعد المائة، السنة الخامسة والثلاثون، ديسمبر، ٢٠٠٦، ص ص ٩٨- ٩٩.

٧٢- عبد الرحمن بن سليمان الطريري، مرجع سابق ، ص ٦.

٧٣- صالح بدير ، وسميرة الشرقاوي : الاعتماد ، بحث مقدم لمؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا ، (٢٣- ٢٤) ابريل ، ١٩٩٦ ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٢٥- ١٢٦

٧٤- عبد العظيم السعيد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٧- ١٩٨.

٧٥- عبد الرحمن بن سليمان الطريري: الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (الأسس والمنطلقات)، بحث مقدم إلى اجتماع عمداء كليات التربية في الرياض المنعقد في الفترة من ٢٠- ٢٢ ابريل ، ٢٠٠٤، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤، ص ٥.

٧٦- أمين محمود: رؤية فريدة لجامعة المستقبل، ندوة معايير الترخيص وأسس التقييم لمؤسسات التعليم العالي الخاص في البلدان العربية، الرباط، ١٩٩٨، ص ١٤٣.

٧٧- ريتشارد فيرمان: توكيد الجودة في التدريب والتعليم: طريق تطبيق المعايير، ترجمة سامي حسن الغربي، وناصر العديلي، دار آفاق الإبداع العالمية، الرياض، ١٩٩٩، ص ٢.

78-Damme, D. V., Accreditation in Global Higher Education. The need for Intenational information and coopration- outline of a L AUP approach ,Memo for the commission and Global Accreditation of the International Association of university presidents, may, 2000, pp. 2-3.

٧٩- أمين محمود، مرجع سابق، ص ١٤٤.

٨٠- عبد العظيم السعيد مصطفى، مرجع سابق، ص ١٧٤.

٨١- ماجدة محمد أمين،وإيناس إبراهيم هويلي، وماهر أحمد حسن، مرجع سابق، ص ٧١٧
٨٢- المرجع السابق، ص ٧١٨.
٨٣- عبد العظيم السيد مصطفى، مرجع سابق، ص ص ١٩٢- ١٩٤.
٨٤- المرجع السابق، ص ص ١٩٤- ١٩٥.
٨٥- فيصل الملا عبد الله، مرجع سابق، ص ٩٩.
٨٦- انظر :
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة : جامعة المنوفية ، من الموقع : htt://ar.wikipedia.org تاريخ الدخول ١٥/١٠/٢٠١٢ .
- جمال الدهشان : مرجع سابق .
- محمد الشامي ، مرجع سابق .
٨٧- عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة، مرجع سابق، ص ص ٢٧١- ٢٧٢.
٨٨- بدرية أحمد أبو الحسن، وعنتر محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٦٠- ١٦٢.
٨٩- مراد صالح مراد: مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي، رؤية المستقبل (٢٢- ٢٤) مايو،١٩٩٩، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
٩٠- انظر:
- محمود عز الدين عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٧٦.
-Lawrence, K. J., & Green, C. Aquestion of quality: The Higher Education Rating Gane, American Associaltion for Higher Education, washington, D.C., 1980, p112.
٩١- أنظر:
- عادل السيد الجندي: الاعتماد الأكاديمي كنموذج تقويمي فعال في قياس أداء مؤسسات التعليم الجامعي (رؤية تنظرية تحليلية لمحاولة الاستفادة منه في الجامعات المصرية)، المؤتمر القومي السنوي السابع لمركز تطوير التعليم الجامعي (الجامعة في المجتمع)، ٢١- ٢٢ نوفمبر ، ٢٠٠٠، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ص ٢١٣- ٢١٨.
- عبد الرحمن الطريري: الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ندوة التعليم العالي، مرجع سابق، ص ص ٧٠١- ٧٠٧،
- عادل السعيد البنا، سامي فتحي عمارة، مرجع سابق، ص ص ٢٧٣- ٢٧٥ : ص ٢٨٦.
- محمود عز الدين عبد الهادي، مرجع سابق، ص ص ٧٦- ٧٨.
٩٢- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، الاصدار الثاني ، ج. م.ع. ، أغسطس ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥ .
٩٣- المرجع السابق ، ص ص٣٥- ٤١
٩٤- انظر:
- سلامة عبد العظيم حسين: الاعتماد وضمان الجودة في التعليم ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢١٧- ٢١٨.
- مراد صالح مراد، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠- ٢٧١.
- بدرية أحمد أبو الحسن، وعنتر محمد عبد العال، مرجع سابق، ص ص ١٦٥- ١٦٦.
- على حبيب حبايب: الاعتماد الأكاديمي (فلسفته، مؤسساته، نظمه)، تجربة جامعة النجاح الوطنية،المؤتمر التربوي الخامس لكلية التربية،والمنعقد في الفترة من (١١- ١٣) إبريل، ٢٠٠٥، المجلد الثاني، كلية التربية، جامعة البحرين، ٢٠٠٥، ص ص٥١٤- ٥١٦.
- Eaton,J. S., An overview of U. S.Accreditation, council for Higher Education Accreditation (HEA), 2000, p.5. (Available at: http://www.chea.org/pdf/averview-us-accred-8-03.pdf).

٩٥- انظر :
- عادل السعيد البنا، سامي عمارة، مرجع سابق، ص ص ٢٧٦- ٢٧٨.
- عادل السيد الجندي، مرجع سابق، ص ص ٢٢١- ٢٢٢.

٩٦- سلامة عبد العظيم، محمد عبد الرازق إبراهيم: معايير اعتماد المعلم في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة، مجلة مستقبل التربية العربية، ع٨، يناير ٢٠٠٢، ص ٢٢.

٩٧- انظر:
- عادل السعيد البنا، سامي عمارة: مرجع سابق، ٢٨٩- ٢٩١.
- محمد بن شحات الخطيب، عبد الله بن عبد اللطيف الجبر، مرجع سابق، ص ص٢٥- ٢٨.
- المجالس القومية المتخصصة: الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، مرجع سابق.

٩٨- جمال الدهشان، مرجع سابق، ص ٣٠٥

٩٩- المجالس القومية المتخصصة: الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٨- ١٠.

١٠٠- مراد صالح مراد، مرجع سابق، ص ص ٢٧٣- ٢٧٤.

١٠١- انظر:
- عادل السعيد البنا، سامي عمارة: مرجع سابق، ص ص ٢٨٧- ٢٨٩.
- عبد اللطيف حسن حيدر: الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي: أداء ضمان الجودة والتحسين المستمر "بحيث مقدم إلى المؤتمر التربوي الخامس لكلية التربية جامعة البحرين بعنوان "جودة التعليم العالي الجامعي" (١١- ١٣- إبريل) المجلد الرابع، مرجع سابق، ص ص ١٠١٨- ١٠٢٩.

١٠٢- عادل علوي، ورفيقة بامدهف: مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عدن، مجلة مستقبل التربية، اصدار المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٤٤)، يناير، المجلد الثالث عشر، ٢٠٠٧، ص ص٨٨- ١٥٧.

103-Paris,op.cit.

١٠٤- مصطفى طه النوباني: عملية اتخاذ القرارات في ادارة الجودة الشاملة (دراسة تحليلية)، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (١٠- ١٢)، مايو، ٢٠١١، مرجع سابق.

١٠٥- عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة، مرجع سابق.

١٠٦- زينب سليم، مرجع سابق.

١٠٧- اسماعيل يامنين: تكامل ادارة الجودة الشاملة فى الجامعات والادارة الاستراتيجية فى التعليم العالى، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (١٠- ١٢)، مايو، ٢٠١١، مرجع سابق.

١٠٨- نغم حسين نعمة، وخالد محمد طلال بني حمدان: نحو آلية لتطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية –قراءة لبعض التجارب الرائدة العالمية والعربية، المرجع السابق.

١٠٩- هدى بنت دليجان الدليجان: دور عضو هيئة التدريس لتحقيق الجودة في الجامعات، ٢٠١١، المرجع السابق.

١١٠- محمود عزالدين عبد الهادي، مرجع سابق.

١١١- أمين محمد النبوي: الاعتماد الأكاديمي وادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، حالة كليات التربية نموذجا، تقديم حامد عمار، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧

112- Beard, R.op.cit.

١١٣- سكينة بشير قدمور، وربيعة علي الدعوكي: مشكلات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (١٠- ١٢)، مايو، ٢٠١١، مرجع سابق.

114- Rontz, R., op.cit.

١١٥- عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة ، مرجع سابق .
116 - Meller, J. L., op.cit.
١١٧- مصطفى أحمد الكرناوى : أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية ، مرجع سابق .
١١٨- علي بن يحي الحمدي : الخطة المرحلية الاستراتيجية لتجربة التقييم الذاتي الأولي بكلية علوم الحاسب ونظم المعلومات –جامعة نجران : نموذج تطبيقي ، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي (١٠- ١٢) ، مايو ، ٢٠١١، مرجع سابق .
119 - Ferreero, H., op.cit.
١٢٠- عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة ، مرجع سابق .
١٢١- عادل السيد الجندي ، مرجع سابق .
١٢٢- دراسة عبد اللطيف الرباح ، مرجع سابق .
123- Billing, D., op.cit.
124- Schwarz, s. & westerheijden, d, op.cit.
١٢٥- علي بن يحي الحمدي ، مرجع سابق .
١٢٦- جمال علي رزن : تطبيق نموذج فحص لقياس تكلفة الجودة للتعليم العالي في العالم العربي المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (١٠- ١٢) ، مايو ، ٢٠١١ ، مرجع سابق .
127- Figuroa, C.P., op.cit.
١٢٨- سكينة بشير قدمور ، وربيعة علي الدعوكي ، مرجع سابق .
١٢٩- عادل علوي ، ورفيقة بامدهف ، مرجع سابق .
١٣٠- عائشة أحمد بشير ، مرجع سابق .
١٣١- عادل السعيد البنا، وسامي فتحي عمارة ، مرجع سابق .
132- Faiter, G., M., op.cit.
133- Rontz, R., op.cit.
١٣٤- بدري أحمد أبو الحسن، وعنتر محمد عبد العال ، مرجع سابق .
١٣٥- صفاء محمود عبد العزيز، وسلامة عبد العظيم حسين ، مرجع سابق .